وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of High Education And Scientific Research
جامعـــة محمد البشيـــر الابراهيمـــي برج بوعريريج
University Of Mohamed El Bachir El Ibrahimi-BBA
كلية الحقوق و العلوم السياسيـــة
Faculty Of Law And Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في القانون

تخصص: قانون إعلام آلي وانترنت

الموسومة بـــ :

الحماية القانونية للمواقع الإلكترونية في التشريع الجزائري

من إعداد:

- هشام بوعود
- سليمة سعودي

إشراف الأستاذ:

د/ ماني عبد الحق

لجنـــة المناقشـــــــــة:

الاسم واللقب	الرتبـــــة	الصفة
ميهوب اليزيد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
ماني عبد الحق	أستاذ محاضر قسم أ	مشرفا
رياح لخضر	أستاذ مساعد قسم أ	ممتحنا ومناقشا

السنة الجامعيـــــة: 2022م/2023م

ملحق بالقرار رقم ...1082... المؤرخ في ..27 ديسمبر 2020.....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بوعود صلاح الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 132185575 الصادرة بتاريخ 2017/02/03

المسجل(ة) بكلية / معهد: الحقوق والعلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الحماية القانونية للمواقع الإلكترونية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 13/ جوان 2021

توقيع المعني (ة)

*الملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بسعودي سليمة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119488675 الصادرة بتاريخ 2021/1/23 .....

المسجل(ة) بكلية / ..... العلوم والعلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: ..... الحماية القانونية لمواقع الإلكترونية .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 13 جوان 2023

توقيع المعني (ة)

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

الحمد لله و الشكر أولا و أخيرا على فضله و كرمه وبركاته الذي وفقنا لهذا.

ونصلي ونسلم على سيد الخلق أجمعين أمام المتقين وصاحب الرسالة الجليلة في العلم سيدنا محمد عليه أزكى الصلوات و التسليم و على أله و صحبه أجمعين.

بصدق الوفاء و الإخلاص نتقدم بشكرنا و إمتنائنا إلى الأستاذ ماني عبد الحق الذي شرفنا بقبوله و إشرافه على هذه المذكرة و على نصائحه وتوجيهاته القيمة التي مكنتنا من إخراج هذا العمل المتواضع .

و أتقدم بخالصي الشكر و عظيم الإمتنان إلى كل من ساعدني في نجاح هذا العمل

جزاكم الله كل خير و أنار الله لكم الطريق.

اهداء

اهديه هذا الجهد

الى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان ..الى التي صبرت على كل شيء ،التي رعتني حق الرعاية وكانت سنديه في الشدائد ،وكانت دعواها لي بالتوفيق ،تتبعني خطوة بخطوة في عملي، الى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي الى نبع الحنان "امي الغالية" اعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين ....

..الى من بوجودهم اكتسب قوة ومحبة ..الى من تقاسموا معي عبأ الحياة ..الى اخوتي واخواتي

الى الاخوات التي لم تلدهن أمي ..الى صديقاتي

هشام

سليمة

مقدمة

مقدمة.

لقد أصبح الإعلام الالكتروني يشكل عصب الحياة في واقعنا المعاصر، وخصوصا بعد انتشاره الواسع في المجتمعات الحديثة، ولا سيما مواقع اللإلكترونية، التي أصبحت من الظواهر المميزة للدولة العصرية، ويقاس تقدم الدولة بنصيب الفرد فيها من هذه المواقع، شأنها في ذلك شان معدل الدخل الفردي ومستوى الصحة والتعليم والإنفاق على البحث العلمي، فمواقع التواصل الاجتماعي تعكس آراء الأفراد وتنقل خبراتهم وتساهم في تشكيل اتجاهاتهم وربما تعمل على حل مشاكلهم، تحظى شبكات التواصل الاجتماعي باهتمام كبير من رواد الشبكة العنكبوتية في مختلف أنحاء العالم ، حيث أصبحت مكاناً لتداول القضايا السياسية، والاجتماعية، ومناقشة الأفكار والآراء، وإنشاء الصداقات بأنواعها، كذلك مجالاً لتحقيق المصالح الشخصية، ولمواقع التواصل الاجتماعي مثل "الفيسبوك facebook twitter وغيرها ، تأثير في سلوك العديد من الناس.

حيث انتشرت مواقع الالكترونية انتشارا كثيفا بين أوساط الشباب في مختلف أنحاء العالم، وأصبحت تقوم بدور جوهري في المجتمع، حيث أن هذه المواقع تقدم العديد من الأفكار والموضوعات والمعلومات التي تساعد على التوعية والتثقيف وتكوين صورة للعالم الذي نعيش فيه ، وتعد مواقع التواصل الاجتماعي من عوامل الإدراك المعرفي للشباب لأنها تقوم بتقديم المعلومات وتوجيهها بالطريقة التي ترغب فيها، كما انها تلعب دور بارز في تشكيل الوعي السياسي ورفع منسوبه لدى الناس.

لاشك أن المعلوماتية غزت كل مجال من مجالات الحياة، وقد عادت بالخير الكبير عليها، إذ طبعت الكثير من المعاملات بالسير والسهولة والسرعة، لكن وإن كان هذا هو الجانب المشرق للمعلوماتية فإن لها جانبا مظلما أفرزه استعمالها لأغراض غير مشروعة، فقد استغل البعض هذه المعلوماتية للاعتداء على أموال الناس وعلى مصالحهم، وهذا ما شكل ما يسمى بالجرائم المعلوماتية أو الالكترونية.

أهمية الدراسة.

أن هذا الموضوع يتناول قطاع مهم في المجتمع الجزائري، وهو قطاع الشباب الجامعي لمعرفة دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي لهذه الفئة الهامة من المجتمع، نظراً لأهمية الوعي السياسي، حيث أن انخفاض مستوى الوعي السياسي يساعد على انتشار القيم السلبية مثل الاغتراب السياسي (واللامبالاة) السياسية وضعف المشاركة وفتور الانتماء.

أما الهدف من هذا الموضوع، محاولة رسم معالم نظام قانون واضح من خلال الوقوف مختلف الجوانب والمحاور القانونية المتعلقة بالجريمة الواقعة علي المواقع الإلكترونية.

ومن اسباب اختيار موضوع المواقع الالكترونية في الجريمة المعلوماتية يرجع في حقيقة الأمر إلى العديد من الاسباب بعضها شخصي والآخر موضوعي.

تمكن في اهتمامي بمجال الجريمة الواقعة علي المواقع الالكترونية وما يلقاها من جرائم وكذا من إجراءات خاصة وإن إجراءات المتابعة فيها تختلف كل الاختلاف عن إجراءات المتابعة في الجرائم التقليدية بالإضافة إلى أنه موضوع جديد، ورغبتي الشديدة في الغوص في مجال إجراءاتها وكذا مكافحتها والوقوف على حقيقة التعامل مع الجريمة المعلوماتية من الناحية الإجرائية.

مكافحتها والوقوف على حقيقة التعامل مع الجريمة المعلوماتية من الناحية الإجرائية.

فتكمن فيما يطرحه موضوع الحماية الإجرائية للجريمة المعلوماتية من إشكاليات قانونية التي لا بد من الوقوف نظرا لحداثة الموضوع من الجانب الموضوعي لتجريم الافعال او الاعتداءات الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، والقواعد الإجرائية الحديثة التي جاء بها تعديل الإجراءات الجزائية الجزائري وكذا قانون 04/09 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحته.

الإشكالية:

بما أن للمواقع الالكترونية أهمية كبيرة سواء للأشخاص العادية أو التجارية فأوجبت الظروف على المشرع الجزائري خلق نظام حمائي لكل الاعتداءات التي قد تصلها.

ومنه نطرح الاشكالية :

إلى أي مدى حقق هذا النظام الحمائي الحماية للمواقع الالكترونية من كل اعتداء في ظل التشريع الجزائري ساري المفعول؟

المنهج المتبع.

المنهج المعتمد في الدراسة في سبيل تحقيق الغرض من هذا البحث العلمي و للإجابة علي اشكالية الدراسة تم الاعتماد علي كل من المنهج الوصفي من خلال تحديد المفاهيم التي تنطوي عليها الدراسة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي المناسب ومقتضيات طبيعة موضوع بحثنا.

خطة الدراسة.

و للإجابة عن الاشكالية و فق المناهج السابقة ارتأينا تقسيم البحث الي فصلين ، نتناول في الفصل الأول الإطار النظري حول المواقع الالكترونية الذي قسم بدوره الي مبحثين ، تضمن المبحث الأول مفهوم المواقع الالكترونية وأهدافها و الذي تفرع الي مطلبين ، جاء في المطلب الأول مفهوم المواقع الالكترونية ، أما المطلب الثاني أهداف المواقع الالكترونية، بينما تضمن المبحث الثاني مواقع التواصل الاجتماعي ضرورة حياتية، والذي قسم الي مطلبين، تناولنا في المطلب الأول أشهر مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراته علي المجتمع، أما المطلب الثاني تقييم مواقع التواصل الاجتماعي وأما بالنسبة للفصل الثاني أليات الحماية القانونية للمواقع الالكترونية والذي قسم الي مبحثين ، تناول المبحث الأول صور التعدي علي المواقع الالكترونية، والذي تفرع الي مطلبين، في المطلب الأول جريمتي الدخول والبقاء غير المصرح بهما ثم في المطلب الثاني جريمتي

التلاعب غير المصرح به والتعامل في معطيات غير مشروعة أما المبحث الثاني الحماية القانونية للمواقع الالكترونية وقد قسم الي مطلبين كذلك ، تناول المطلب الأول الحماية المدنية للمواقع الالكترونية، أما الثاني الحماية الجنائية للمواقع الالكترونية.

وأنهيت الدراسة بخاتمة اشتملت علي أهم نتائج البحث و توصياته.

الفصل الأول

الاطار النظري حول المواقع الالكترونية.

لقد أضحت مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، مثل " الفيس بوك " تعرف بالإعلام الاجتماعي الجديد، هذا الأخير يشهد حركة ديناميكية من التطور والانتشار، وقد كان في بداياته أداة افتراضيةً على نطاق ضيق ومحدود، ثم ما لبث أن ازداد مع الوقت ليتحول من أداة إعلامية نصية مكتوبة إلى أداة إعلامية سمعية وبصرية تؤثر في قرارات المتأثرين واستجاباتهم، بضغوط من القوة المؤثرة التي تستخدم في تأثيرها الأنماط الشخصية للفرد (السمعي، والبصري، والحسي) ــ باعتبار أن المتأثر وأنماطه محور مهم في عملية التأثير، مستغلة (أي القوة المؤثرة) أن السمعي سريع في قراراته لأن طاقته عالية ويتخيل ما يتحدث به أو يسمعه، والبصري حذر في قراراته لأنها مبنية على التحليل الدقيق للأوضاع، والحسي يبني قراراته على مشاعره وعواطفه المستنبطة من التجارب التي مر بها، في محاولة من أولئك المؤثرين لتغيير الآراء والمفاهيم والأفكار، والمشاعر، والمواقف، والسلوك.

وانطلاقا مما سبق تبرز لنا تقسيم هذا الفصل الي مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم المواقع التواصل الاجتماعي.

المبحث الثاني: مواقع التواصل الاجتماعي ضرورة حياتية.

المبحث الأول

مفهوم المواقع التواصل الاجتماعي

إن مفهوم "مواقع التواصل الاجتماعي " مثير للجدل، نظرا لتداخل الآراء والاتجاهـــات فـــي دراسته. عكَس هذا المفهوم، التطور التقني الذي طرأ على استخدام التكنولوجيا، وأُطلق على كل ما يمكن استخدامه من قبل الأفـــراد والجماعات على الشبكة العنكبوتية العملاقة.

فتأثير هذه المواقع كبير وواسع ومما يدل على ذلك أن الشباب اليوم أصبح يقضي معظم وقته على هذه المواقع التي ربما ضررها أكثر من نفعها إذا لم يتم استخدامها بالشكل الصحيح، وفي هذه الدراسة سوف نتعرف تعريف وخصائص المواقع الالكترونية(المطلب الأول)، ثم إلي أهمية وأهداف المواقع الالكترونية(المطلب الثاني).

المطلب الأول

التعريف بالمواقع الالكترونية.

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي كفضاء واسع لتناقل المعلومة والأخبار المختلفة بين مختلف شرائح المجتمع من خلال الخدمات العديدة التي تتيحها لأي شخص حتى يتمكن من التواصل مع الغير ومتابعة الأحداث الجارية أول بأول، إلا أننا لا يمكننا إنكار أنها أثرت و لا تزال تؤثر على مجتمعنا إلى يومنا هذا تأثيرا ايجابيا وسلبيا.

وعليه سيتم تناول تعريف المواقع الالكترونية(الفرع الأول)، ثم إلي خصائص المواقع الالكترونية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المواقع الالكترونية.

تعرف مواقع التواصل الاجتماعي على أنها: "مجتمعات كرتونية ضخمة تقدم مجموعة من الخدمات التي من شأنها تدعيم التواصل والتفاعل بني أعضاء الشبكة الاجتماعية، من خلال الوسائل والخدمات المقدمة مثل التعارف والصداقة والمراسلة والمحادثة الفورية

وإنشاء مجموعات اهتمام، وصفحات للأفراد والمؤسسات المشاركة في الأحداث والمناسبات ومشاركة الوسائط مع الآخرين كالصور والفيديوهات والبرمجيات، كما تشري وسائل التواصل الاجتماعي إلي التفاعل الشخصي بين الأشخاص من خلال وسائل وأدوات محددة تجمع بين التكنولوجيا والتفاعل الإجتماعي وهذا بهدف نشر المعرفة والمعلومات بسرعة لعدد كبري من المستخدمين وتتمثل هذه الأدوات في الانترنت و twitter و facebook وmayspac و youtube .[1]

فالشبكات الاجتماعية (social networking) هي خدمة إلكترونية تسمح للمستخدمين بإنشاء و تنظيم ملفات شخصية لهم ، كما تسمح لهم بالتواصل مع الآخرين.[2]

ويعرف زاهر راضي مواقع التواصل الاجتماعي بأنها: "منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها".[3]

عرفت مواقع التواصل الاجتماعي كذلك بأنها شبكة تضم مجموعة من الأفراد لهم نفس الاهتمامات والميول والرغبة في تكوين بعض الصداقات من خلال استخدام الشبكة العنكبوتية.

كما يمكن تعريف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها " منظومة من الشبكات الإلكترونيّة التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، و من ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي

---

[1] ــ خالد أسماء، مواقع التواصل الاجتماعي و مظاهر التغير في المجتمع الجزائري، مجلة تنوير، ع 5، جامعة جيجل، الجزائر، مارس 2018، ص 160.

[2] ــ رشا أديب محمد عوض، آثار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على التحصيل الدراسي للأبناء في محافظة طولكرم من وجهة نظر ربات البيوت، مشروع تخرج استكمالا للحصول على درجة البكالوريوس في تخصص خدمة اجتماعية، جامعة القدس المفتوحة، 2014/2013،ص 21.

[3] ــ باعلي يمينة، بوخيرة حياة، أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) على التحصيل الدراسي(دراسة ميدانية علي عينة من تلاميذ ثانوية الشيخ أحمد بن ديدي – أدرار –، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم النفس، تخصص: علم النفس المدرسي، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أحمد دراية– أدرار–، الجزائر، 2020 – 2021، ص 10.

إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها".[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا تقسيم مواقع التواصل الاجتماعي إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

_ **الصفحات مواقع تواصل اجتماعي page** : من خلال شبكة الإنترنت وتطبيقاتها مثل: "فيس بوك، تويتر، يوتيوب، انستجرام، غرف الدردشة، البريد الإلكتروني، المدونات".

_ **التطبيقات التواصل الاجتماعيApplication:** وهي التطبيقات التي يتم تثبيتها على أجهزة الهواتف النقالة مثل: "واتس أب، فايبر، سكايب".

_ **البرامج الخاصة بالتواصل الاجتماعي عبر التلفاز والراديو programme:** مثل بعض البرامج التي تسمح بإجراء اتصالات هاتفية ومداخلات تعمل على تعميق مفهوم التواصل الاجتماعي.

أنها شبكة تضم مجموعة من الأفراد لهم نفس الاهتمامات والميول والرغبة في تكوين بعض الصداقات من خلال استخدام الشبكة العنكبوتية.[2]

كما يمكن تعريف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها " منظومة من الشبكات الإلكترونيّة التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، و من ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها".

كما يمكن تعريف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها مقهى اجتماعي يجتمع في بعض الأفراد للقيام بتبادل المعلومات فيما بينهم مع وجود فارق بين المقهى الحقيقي والمقهى التكنولوجي وهو أنك تستطيع حمل هذا المقهى التكنولوجي أينما كنت.[3]

---

[1] ــ رشا أديب محمد عوض، المرجع السابق، ص 22.

[2] ــ باعلي يمينة، بوخيرة حياة، المرجع السابق، ص 23.

[3] ــ علي محمد رحومة، الانترنت والمنظومة التكنولوجية اجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007 ، ص75 .

وقد عرفت شبكات التواصل الاجتماعي بأنها عبارة عن تجمعات اجتماعية من خلال شبكة الإنترنت يستطيع روادها القيام بمناقشات خلال فترة زمنية مفتوحة، يجمعهم شعور إنساني طيب، وذلك في إطار محدد.

وعرفت أيضا بأنها مجتمعات افتراضية عبر شبكات الإنترنت تجمع مجموعة من الأفراد يحملون ذات الاهتمامات يتبادلون الخبرات والمعلومات فيما بينهم من خلال إطار برنامج أو تطبيق محدد يشتركون جميعا في استعماله.[1]

الفرع الثاني: خصائص المواقع الالكترونية.

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي كفضاء واسع لتناقل المعلومة والأخبار المختلفة بين مختلف شرائح المجتمع من خلال الخدمات العديدة التي تتيحها لأي شخص حتى يتمكن من التواصل مع الغير ومتابعة الأحداث الجارية أول بأول، إلا أننا لا يمكننا إنكار أنها أثرت ولا تزال تؤثر على مجتمعنا إلى يومنا هذا تأثيرا ايجابيا وسلبيا و عليه سيتم تناول خصائصها التي تتمثل في تتمثل في:

أولا: تحقيق التفاعلية والجماهيرية.

المستخدم لديه الخيار المطلق في التجول بين الصفحات والعناوين والموضوعات بما يلبي حاجاته فالتتابع الذي يراه في علاقته بوقت ومكان وبيئة الاستخدام بالإضافة الى إمكانية الحصول على رجع الصدى الفوري من المستخدم ويظهر جليا في الحصول الفوري على نشر الآراء من خلال استطلاعات الرأي التي تجريها المواقع[2].

[1] ــ إيهاب خليفة، مواقع التواصل الاجتماعي(أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت)، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2016، ص 114.

[2] ــ لؤي محمد يوسف جودة ، دور المواقع الالكترونية الفلسطينية الحزبية في التنشئة السياسية، (دراسة تحليلية وميدانية مقارنة)، قدم هذا البحث استكمالا لنيل درجة الماجستير في الصحافة ، كلية الأدب ،الجامعة الاسلامية، غزة ،،يوليو، 2018، ص 142.

تعني الجماهيرية ان الرسالة اتصالية من الممكن ان تتوجه إلى فرد واحد أو الى جماعة معينة وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي وتعني أيضا درجة التحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة الى المستفيد.

ثانيا: الشخصنة والمساحة المفتوحة.

بإمكان أي مستخدم أن يحدد لنفسه وبشكل شخصي الشكل الذي يريد أن يرى به الموقع فيركز على أبواب ومواد بعينها ويحجب أخرى وينتقي بعض الخدمات ويلغى الأخرى ويقوم بكل ذلك بأي وقت برغبة وبإمكانه تعديل وقت ما يشاء وفي كل الأحوال هو يتلقى ويستمع ويشاهد ما يتوافق مع اختياراته الشخصية وليس ما يقوم الموقع به.[1]

المساحة المخصصة للنشر ففي الصحافة الإلكترونية تتميز بخاصية الحدود المفتوحة ومساحة التخزين هائلة بالنسبة للحاسبات التي تدير المواقع مما لا يجعل هناك قيود تتعلق بالمساحة بالإضافة الى تكنولوجيا النص الفائق والروابط النشطة التي تسمح بتكوين نسيج معلومات متنوع وذوي تشعبات لا نهائية.

ثالثا: التمكن والتغطية الصحفية الفورية.

المستخدم لديه عدة خيارات من بسط نفوذه على المادة المقدمة وعملية الاتصال ككل من خلال اختيار ما بين الصوت والصورة الموجودة مع المحتوى الصحفي والخدمات المتعددة.[2]

أما التغطية الصحفية الفورية: تتوافر العديد من المصادر والمواقع الصحفية التي تبث أخبارها بشكل فوري ومتجدد على الأنترنت مما يتيح للصحفي الحصول على المعلومات في حينها كما توفر بعض المصادر خدمة news breaking الأخبار المفاجئة.

---

[1] ــ فتحي شمس الدين، شبكات التواصل الاجتماعي والتحول الديمقراطي فى مصر، د. ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 64.

[2] ــ فتحي شمس الدين، المرجع نفسه، ص ص 64 – 65.

رابعا: الأرشيف الإلكتروني:

يقوم الأرشيف الإلكتروني بتتميم خدمة عرض المادة الحالية ويدعم مفهوم تخصيص المعلومات وتشكيلها وفقا للاهتمامات الفر دية الشخصية للمستخدم حيث يضم الأرشيف الإلكتروني المواد الصوتية والفيديو الحي والصور إلى جانب المواد النصية المكتوبة.[1]

المطلب الثاني

أهمية وأهداف المواقع الالكترونية

في ظل التقدم التكنولوجي مختلف وسائل الاتصال والإعلام ظهر بها يعرف بشبكات التواصل الاجتماعي ومن أبرزها وأشهرها موقع الفايسبوك الذي أحدث طفرة نوعية ليس في جمال الاتصال فقط، بل تعاظم دوره في التأثري على الحياة الاجتماعية والأسرية، حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي هي إحدى وسائل الاتصال الجديدة، من خلال شبكة الانترنت، التي تسمح للمشترك أو المستخدم خاصية التواصل مع الآخرين، وتقدم خدمات متنوعة في العديد من المجالات ومن بين هاته المجالات المجال السياحي الذي أصبح ذا أهمية قصوى في وقتنا الحالي خاصة في الجزائر.

وعليه سيتم التطرق إلي أهمية المواقع الالكترونية(الفرع الأول)، ثم أهدافها(الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهمية المواقع الالكترونية.

مع ازدياد العلامات التجارية و التطور التكنولوجي أصبح لكل العلامات التجارية المواقع الالكترونية الخاصة بها وهذا لأهميتها من حيث مساعدة العلامات التجارية في التوسع وزيادة المبيعات، لذلك إذا كنت تريد لعلامتك التجارية التوسع وتحقيق مبيعات أكثر فعليك بتصميم موقع خاص بك. في هذا المقال تعرف على اهمية المواقع الالكترونية.

أصبح تصميم مواقع الالكترونية للشركات الآن ضرورة للعمل مع تقدم وسائل التواصل الالكترونية وأهمية الإنترنت، فالتواجد عن طريق المواقع الالكترونية مهم لأي مشروع

[1] ــ لؤي محمد يوسف جودة، المرجع السابق، ص 142

سواء أكان كبيرًا أم صغيرًا. فإذا لم تمتلك شركتك موقعا الكترونيا، فمن المحتمل أن يفقدها ذلك عددًا من الفرص العظيمة للشركة، وبالتالي هناك العديد من الفوائد التي تلخص باختصار أهمية المواقع الالكترونية وهي كما يلي:[1]

❖ **أهمية مالية:**

أولا- سهولة التعامل مع المؤسسة أو الشركة:

من أبرز عوامل أهمية المواقع الإلكترونية التي ذكرها خبراء هذا الموقع أنها تجعل التعامل مع المؤسسة أو الشركة أمر سهل وبسيط، حيث لا يحتاج الذي يريد التعامل معكم إلى التوجه للموقع الجغرافي الخاص بكم، ولكنه فقط سوف يكتفي بالبحث عنكم عبر المتصفح أو التوجه لموقعكم مباشرة من خلال الرابط الخاص به، ولهذا الأمر أهمية كبيرة أيضاً في خدمة الأشخاص محدودي الوقت الذين يرتبطون بوظائف أعمال لا يمكنهم التوقف عنها، حيث لن يكلفهم الوصول إليكم إلا دقائق معدودة وبعد ذلك سوف يقدرون على التعرف عليكم والتواصل معكم بكل سهولة.

ثانيا- المواقع الإلكترونية تروج العلامة التجارية:

العلامة التجارية هي الاسم أو الشعار الخاص بكم، والذي يرتبط في أذهان الناس بما تقدمونه من خدمات أو سلع، ومن أهم أسباب أهمية المواقع الإلكترونية أنها تسهل عملية رواج العلامة التجارية، حيث أصبح التعرف عليكم سهل من خلال معلومات وافية على موقعكم تشمل كل ما يحتاج الجمهور أن يعرفه عنكم.

كما أنها تسهل عملية انتقال الوعي بالعلامة التجارية خاصتكم من شخص إلى آخر؛ فالأمر لا يحتاج لساعات من الشرح والحديث وكل ما يحتاجه هو إرسال رابط الموقع أو نشره فقط، وذلك الأمر كان في غاية الصعوبة والتعقيد سابقاً لكنه بات سهلاً بفضل وجود المواقع الإلكترونية[2].

---

[1] ــ أحمد بخوش، الاتصال والعولمة(دراسة سوسيو ثقافية)، د.ط، دار الفجر للنشر والتوزيع.، القاهرة، 2008، ص32.

[2] ــ نجوى عبد السلام، المرجع السابق، ص 87.

ثالثا- المواقع الإلكترونية لها أهمية في زيادة العملاء:

تخيل أنك صاحب مؤسسة طبية تمتلك نخبة من الأطباء المهرة في كافة التخصصات ولكن لا تمتلك موقع إلكتروني يتحدث عن خبراتهم ويعرض شهاداتهم وتاريخهم العلمي، بالإضافة إلى مواعيد تواجدهم داخل المؤسسة وأسعار خدماتهم، بمجرد التخيل ستدرك أن الأمر كارثي حيث لن ينال هؤلاء الأطباء شعبية بسهولة، وكذلك الحال في كافة المجالات والأعمال التي تخدمها المواقع الإلكترونية فهي تعمل على الحفاظ على عملائكم وتزيد من احتمالية وجود عملاء جدد لكم.

رابعا- الموقع الالكتروني متحرر من الحدود الجغرافية:

قديماً كانت خدمات كافة المؤسسات والشركات مقتصرة على الأفراد الموجودين في النطاق الجغرافي الخاص بكم، حيث أنهم يجدون سهولة في الوصول إلى مقر المؤسسة أو الشركة للتعامل معها، وكان البعيدون عن النطاق الجغرافي يجدون صعوبة ومشقة في كل مرة يحتاجون فيها إلى الوصول إليكم، ولكن بفضل وجود المواقع الإلكترونية أصبح الأمر مختلف ومريح للغاية، حيث يصل كل العملاء إليكم من منازلهم أو مقر عملهم دون الحاجة إلى بذل أي مجهود.

خامسا- الموقع الالكتروني سهل الإدارة:

تولى الموقع الالكتروني أمر الإعلان والتسويق والتواصل والرد على الاستفسارات، أي أنه يقوم بالعديد من الوظائف المعقدة والهامة، التي كانت تحتاج إلى العديد من العناصر البشرية، التي تتطلب جهود إدارية ضخمة، وعلى الرغم من أن الموقع الالكتروني يقوم بكل تلك الوظائف إلا أنه يتطلب جهود إدارية بسيطة وسهلة ولا تحتاج إلى وجود عناصر بشرية كثيرة كما كان الأمر سابقاً[1].

[1] ــ ثريا جبريل، الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة و الطفولة، مركز بيع الكتاب الجامعي كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 2002، ص ص 43- 44.

❖ **أهمية شخصية**

أولا- الموقع الإلكتروني يجعلكم متاحين طوال الوقت:

يعد عامل التوفر طوال الوقت من أهم ما يجب ذكره عند الحديث عن أهمية المواقع الإلكترونية، حيث يساهم الموقع في تقديم خدمات المؤسسة أو الشركة طوال الوقت دون الارتباط بمواعيد انصراف الموظفين أو التقيد بظروف البيئة المحيطة بموقعكم على أرض الواقع، حيث أنه على مدار اليوم يستمر الموقع في تعريف الزوار بكم من خلال الصور والمقاطع والمقالات[1].

كما يستمر في الرد على استفسارات الزوار من خلال تبويب الأسئلة الشائعة أو من خلال ميزة الرد التلقائي، فينام صاحب العمل وينام موظفيه ولكن يستمر الموقع في العمل بالنيابة عنهم.

ثانيا – المواقع الإلكترونية تكسب أصحابها الثقة:

أصبح المستهلكين ينظرون إلى المؤسسات والشركات التي لا تمتلك مواقع إلكترونية نظرة تقليل، حيث يدرك المستهلك حينها أنهم متأخرون عن تطورات العصر أو أنهم لا يسعون لراحة المستهلك، وينظر البعض لمن لا يملكون مواقع إلكترونية تخدم مؤسساتهم نظرة شك؛ لاعتقاده أن أصحاب المواقع الإلكترونية هم من يتحلون بمعايير الجودة العالمية نتيجة استمرارهم في التطوير ودعم وجودهم على ساحة التنافس[2].

ثالثا- الموقع الالكتروني لا يغضب أحد:

من أهم أسباب أهمية الموقع الالكتروني أنه لا يغضب أحد، فالأمر سابقاً كان يعتمد على عدد كبير من الموظفين للحديث مع الجمهور عن خدماتكم ورؤيتكم وآلية التعامل معكم، وربما يكون بعض هؤلاء الموظفين منزعج أو مرهق أو لا يستطيع الرد على استفسارات العملاء بشكل يرضي فضولهم، ذلك الأمر الذي يتسبب في انزعاج العملاء وغضبهم،

[1] ــ نجوى عبد السلام، انماط ودوافع استخدام الشباب العربي لشبكة الإنترنت ، المؤتمر العلمي الرابع، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة، مصر، 1998،ص 86.

[2] ــ أحمد بخوش، المرجع السابق، ص 33.

وربما يقودهم إلى التخلي عن التعامل مع تلك المؤسسة، ولكن بفضل المواقع الإلكترونية أصبح الأمر أفضل وأسهل، فالموقع الإلكترونية لا تغضب ولا تنزعج ولا يصيبها الإرهاق مهما طال عملها، وتنجح دائماً في توضيح كل ما قد يحتاجه الزائر بكل سهولة ويسر.

رابعا- الموقع الالكتروني يسهل عملية الإعلان عن كل ما هو جديد:

قديماً كان الأمر يحتاج إلى عدد من الموظفين الذين يمكثون مع هواتفهم لمخاطبة العملاء وأخبارهم بكل ما هو جديد، وتلك العملية كانت تحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد وربما تتسبب في إزعاج بعض العملاء، ولكن الآن أصبح الأمر سهلاً حيث تتيح لكم المواقع الإلكترونية ميزة تحديث المحتوى والمعلومات المعروضة، كما أن المواقع الإلكترونية تضمن وصول تلك التحديثات بشكل فوري من خلال ميزة الاشعارات، فلا يتطلب الأمر الآن وقت كبير ولا يحتاج إلى جهد أيضاً[1].

الفرع الثاني: أهداف المواقع الالكترونية.

ظهرت مواقع التواصل الاجتماعي في الولايـــات المتحدة الأمريكية على مستوى التفاعل بين بعض زملاء الدراسة، وأول موقع للتواصل الاجتمـــاعي لطـــلاب المـــدارس الأمريكية ظهر عام 1995 وهـــو موقـــع Com.Classmates، وهذا الموقع قسم المجتمع الأمريكي إلى ولايات، وقـــسم كل ولاية إلى مناطق، وقسم كل منطقة لعدة مدارس، وجميعها تشترك في هذا الموقع، ويمكن للفرد البحث في هذا التقسيم حول المدرسة التي ينتسب إليها ويجد زملائه[2].

حيث أن هناك العديد من الدوافع التي تدفع الأفراد لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتتباين تلك الدوافع من حيث الأهداف:

[1] ــ باسم الجعبري، الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ط 1،الرواد للنشر والتوزيع، د.ب.ن، 2009، ص 121.

[2] ــ علي محمد رحومة، المرجع السابق، ص 76.

أولا- بعد المسافات بين الأهل والأقارب:

أدى بعد المسافة بين الأهل والأقارب واضطرار بعض الأشخاص المقربين للسفر لدواعي العمل أو العلاج إلى محاولة البحث على طريقة ووسيلة للتواصل مع هؤلاء الأشخاص، وكان ذلك هدفا هاما للجوء إلى استعمال مواقع التواصل الاجتماعي.

ثانيا - المشكلات الأسرية:

يلجأ الكثير من الأفراد إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كهروب من المشكلات الأسرية التي تحدث داخل المنزل، فيلجأ الفرد إلى البحث عن أصدقاء جدد كمحاولة للبعد عن ذلك التوتر.

ثالثا- عدم وجود فرص للعمل:

يلجأ الكثير من الشباب إلى مواقع التواصل الاجتماعي كنتيجة للبطالة وعدم توافر فرص عمل يفرغ فيها الشباب طاقته وقدرته على العطاء والإنجاز، فيتجه إلى مواقع التواصل الاجتماعي للهروب من ذلك الواقع المرير.[1]

رابعا-أوقات الفراغ:

يقوم البعض بملء وقت الفراغ عن طريق التحاور مع بعض الأصدقاء وتكوين صداقات جديدة في محاولة منهم للقضاء على الشعور بالملل والرغبة في التجديد وخلق جو اجتماعي وراء شاشات الكمبيوتر.[2]

[1] ــ باسم الجعبري، المرجع السابق، ص 124.

[2] ــ ثريا جبريل، المرجع السابق، ص 46.

المبحث الثاني

مواقع التواصل الاجتماعي ضرورة حياتية.

لقد أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي تطوراً كبيراً ليس فقط في تاريخ الإعلام، وإنما في حياة الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي، وجاءت لتشكل عالماً افتراضياً يفتح المجال على مصراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها، لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبوقـــــة ، واستطاعت هذه المواقع أن تمد المواطنين بقنوات جديدة للمشاركة في الأنشطة السياسية، الأمر الذي يجعل من السياسة شأناً عاماً يمارسه معظم أفراد الشعب دون أن يكون مقتصراً على فئات دون أخرى، وذلك لأن هذه المواقع تشجع الأفراد غير الناشطين أو الفاعلين سياسياً على المشاركة في الفعاليات السياسية، بحيث يمكن القول أنها يمكن أن تكون صوتاً سياسياً للمواطن العادي وغير العادي.

و منه سيتم التطرق إلي أشهر مواقع التواصل الاجتماعي و تأثيراته علي المجتمع(المطلب الأول)، ثم تقييم مواقع التواصل الاجتماعي(المطلب الثاني).

المطلب الأول

أشهر مواقع التواصل الاجتماعي و تأثيراته علي المجتمع.

سواء كنت تريد إنشاء موقع إلكتروني للربح منه، أو كنت صاحب بيزنس على أرض الواقع وتريد استخدام قوة الإنترنت التسويقية، أو تريد إنشاء مشروعك الخاص على الإنترنت، أو حتى تريد مشاركة العالم بشغفك؛ فيعد إنشاء موقع إلكتروني هو النافذة التي من خلالها يصبح لك وجود على الإنترنت.

نتيجة لانتشار العديد من المواقع الخاصة بالتواصل الاجتماعي فإنه هناك صعوبة في حصر جميع المواقع الخاصة بذلك النشاط- التواصل الاجتماعي- إلا أنه بالرغم من تعددت لك المواقع يظل هناك بعض المواقع تعد هي الأبرز في هذا المجال، و عليه

سنتطرق إلي أشهر مواقع التواصل الاجتماعي(الفرع الأول)، ثم إلي تأثيراته علي المجتمع(الفرع الثاني).

الفرع الأول: أشهر مواقع التواصل الاجتماعي:

نتيجة لانتشار العديد من المواقع الخاصة بالتواصل الاجتماعي فإنه هناك صعوبة في حصر جميع المواقع الخاصة بذلك النشاط- التواصل الاجتماعي- إلا أنه بالرغم من تعددت لك المواقع يظل هناك بعض المواقع تعد هي الأبرز في هذا المجال ألا وهي:

أولا: موقع فيس بوك وتويتر.

موقع فيس بوك هو موقع من مواقع التواصل الاجتماعي، يسمح للمشتركين به بالتواصل مع بعضهم البعض عن طريق استخدام أدوات الموقع وتكوين روابط وصداقات جيدة من خلاله، كما يسمح للأشخاص الطبيعيين بصفتهم الحقيقية أو الأشخاص الاعتباريين كالشركات والهيئات والمنظمات بالمرور من خلاله وفتح آفاق جديدة للتعريف المجتمع بهويتهم.[1]

يعتبر الفيس بوك أحد أهم مواقع الشبكات الاجتماعية الإفتراضية على الإنترنت، والذى تم تصميمه لكي يسمح لمستخدميه بالتفاعل مع أصدقاءهم، حيث يقوم كل منهم بعمل بروفايل شخصي خاص به، يقوم من خلاله بتحميل الصور والرسائل وتكوين مجموعات لها نفس الميول والاهتمامات والرغبات، وقد انطلق الفيس بوك كنتاج غير متوقع من موقع فيس ماتش الذى ابتكره مارك زوكربيرج في 28 أكتوبر 2003 م، عندما كان طالبا في السنة الثانية بجامعة هارفارد الأمريكية، وهو موقع يعتمد على نشر صور لمجموعة من الأشخاص ثم يختار رواد الموقع الشخص الأكثر جاذبية، ثم اطلق زوكربيرج فيس بوك بعد إضافة الكثير من التعديلات على موقع فيس ماتش، وسرعان ما انتشر الموقع بين طلبة الجامعات والمدارس الأمريكية الثانوية واستمر الموقع قاصراً على الطلبة لمدة

[1] ــ أحمد بخوش، الاتصال والعولمة،(دراسة سوسيوثقافية)، د. ط، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 100.

عامين حتى قرر زوكربيرج أن يفتح أبواب موقعه أمام كل من يرغب فى استخدامه، وكانت النتيجة طفرة في عدد مستخدمي الموقع حيث ارتفع من 12 مليون مستخدم في شهر ديسمبر من عام2006 م، إلى أكثر من 60 مليون عضو مع نهاية عام 2007م

وقد أعلن مارك زوكربيرج مؤسس الفيس بوك عبر صفحته الشخصية على الموقع أنه بحلول عام 2017م، بلغ عدد مستخدمي الفيس بوك حول العالم 2 مليار مستخدم، ليمثل بذلك مستخدمو الفيس بوك نحو ربع سكان العالم البالغ عددهم 5,7 مليار نسمة في العام 2017م، وبهذه المناسبة أعلنت الشركة عن توفير المزيد من التطبيقات لمستخدميها في الفترة القادمة.[1]

ويوجد متوسط 104 مليار مستخدم نشط على الفيس بوك يوميا، وحوالي 2.13 مليار مستخدم نشط شهريا حول العام، كما ارتفعت إيرادات الشرطة بنسبة 47 %م مسجلة أكثر من 40 مليار دولار أمريكي عام 2017 م.[2]

وبلغ عدد مستخدمي الفيس بوك في الوطن العربي 156 مليون مستخدم عام 2017م، بزيادة 41 مليون مستخدم عن العام 2016 م، بينما في مصر بلغ عدد مستخدمي الفيس بوك نحو 33 مليون مستخدم يمثلون نسبة 37 %من إجمالي عدد السكان فى مصر عام 2017 م.

ويرى البحث أن هذا ما أكدت عليه نتائج دراسة روبرت باتون منذ عام 2007 م، بأن شبكات التواصل الاجتماعي تحظى بشعبية كبيرة بين الشباب، كما أكدته دراسة أحمد يونس عام 2013، بأن الفيس بوك هو أكثر مواقع الشبكات الاجتماعية انتشاراً عام بين الشباب.[3]

---

[1] ــ إيهاب خليفة، مواقع التواصل الاجتماعي "أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت"، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، د.ب .ن، 2016، ص 114.

[2] ــ أحمد بخوش، المرجع السابق، ص 101.

[3] ــ إيهاب خليفة، المرجع السابق، 115.

أجرى الدمارى (2010) دراسة بهدف البحث في الاشباعات المتحققة من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على عينة من طلاب كلية الفنون والإعلام بجامعة الفتح بلغ عددها (200) وتوصلت الدراسة إلى[1] :

_ ان الفيس بوك احتل المرتبة الأولى في ترتيب استخدام الشبكات الاجتماعية من قبل الطلاب بغرض اكتساب معارف والتواصل مع ذوى الاهتمامات المشتركة.

_ وأظهرت النتائج إن من الآثار السلبية لاستخدامه هو الانصراف عن القراءة وزيادة الشعور بالكسل والتراخي.

_ إن الفيس بوك يشبع الطلاب اجتماعيا بخلق تواصل اجتماعي حتى في وقت الأجازات.

_ إن الفيس بوك يشبع الطلاب فكريا بإتاحة الفرصة لتبادل الأفكار والتعبير عنها.

_ إن الفيس بوك يشبع الطلاب أكاديميا لإعطائهم الفرصة لمناقشة الدروس والمقررات وتبادل الأسئلة والمحاضرات والدروس والمراجعة.

إن شبكة الفيسبوك تقدم عدة خدمات منها[2]:

_ إمكانية تكوين البومات خاصة بالمشترك وعائلته وأصدقائه.

-التسلية بوجود آلاف الألعاب المسلية.

-لم تغفل صفحة الفايسبوك قضايا الإعلانات، لأنها مهمة لكثير من الناس.

تعتبر المجتمعات الافتراضية عامة الفايسبوك خاصة مصعد اجتماعي وذلك بالتقريب بين فئات المجتمعات الطبيعية وخلق مجتمعات أكثر ألفة وانسجام وتواصل بغض النظر عن الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

[1] ــ أحمد بخوش، المرجع السابق، ص 103.

[2] ــ نوال بركات، انعكاسات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على نمط العلاقات الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، الجزائر ،2016/2015، ص 145.

كما يستعمل الفايسبوك لخلق علاقات اجتماعية أو توطيدها والإبقاء عليها فيمكن اعتبرها كوكالة أنباء شخصية تقوم بمستجدات أصدقاء ومعارفك أولا بأول فيجعلك على اتصال دائم بهم دون اتصال فعلي مباشر.[1]

على حائط «الفيس بوك» يمكن للأصدقاء أن يكتبوا ويعلقوا ما يريدون، ويمكنهم أن يسموا أيضا لصاحب الصفحة، وأن يستمعوا إلى موسيقاه المفضلة، فيلمه المفضل، صوره الخاصة التي تحكي تفاصيل حياته، مذكراته، مواعيده، ماذا فعل بالأمس، صور تفاصيل حياته، يروا صور أفضل أصدقائه، ويلعب الفيس بوك بشكل كبير على الحنين إلى الماضي، البحث عن أصدقاء قدامى ربما فقدوا منك، البحث عن ذكريات الطفولة، تكوين مجموعات لفترات مرحلة المراهقة[2]، وربما يبدو هذا أكثر ما يلفت النظر في مجموعات «الفيس بوك»، التجمعات، فمعظمها ينتمي إلى فكرة البكاء على الأطلال، والحنين، فمن أكثر التجمعات انتشارا في مصر، جروب، خاصة أن معظم مستخدمي «الفيس بوك» من الشباب الذين قضوا طفولتهم في فترة التسعينات. هناك أيضا جروب بعنوان " الطفولة المشردة" أيضا يستعيد ملامح فترة الطفولة في التسعينات والثمانينات، من خلال صور شهيرة، مانشيتات جرائد، فيديو لمسلسلات وأغان، وأفلام كارتون تلك الفترة، بالإضافة إلى التجمعات الخاصة بزملاء دراسة ابتدائية أو إعدادية وجدوا بعضهم بعضا.

أما موقع تويتر، فهو أحد مواقع التواصل الاجتماعي التي ساهمت بشكل كبير في بعض الأحداث السياسية الهامة التي جرت في الفترة الأخيرة في العديد من البلدان سواء كانت البلدان العربية أم الأجنبية، فهو موقع مخصص لإرسال تغريدات صغيرة كان لها شديد

---

[1] ــ هناء هولي، راضية غيبور، مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالحوار الأسري(الفيسبوك نموذجا)، دراسة ميدانية في جامعة محمد الصديق بن يحيى تاسوست –جيجل– ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع ، تخصص: علم اجتماع الاتصال ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل– ، 2020/2019، ص 57.

[2] ــ نوال بركات، المرجع السابق، ص 146.

الأثر في الأحداث التي جرت على الساحة في الآونة الأخيرة. يصل حجم الرسائل النصية الصغيرة التي يرسلها برنامج تويتر إلى 140 حرفًا للرسالة الواحدة.[1]

حيث يعتبر واحدا من أهم مواقع التواصل الاجتماعي وأكثرها شيوعا حول العالم، كيف لا ومن رحم هذا الموقع نشأ مفهوم الهاشتاق أو الوسم الذي استعارته لاحقا جل المواقع والتطبيقات لتعزيز التفاعل والوصول للمنشورات ذات النوع الواحد.

تأسس الموقع في مارس 2006 على يد 4 شبان هم جاك دورسي ونوح غلاس وبيز ستون وإيفان ويليامز والذين لم يكونوا على وجهه اليقين يعرفون كيف سيكون شكل الموقع، هل سيكون مدونة ؟ ام شبكة اجتماعية؟ الخ.[2]

وسرعان ما اتضحت رؤيتهم وأصبح توتير البوابة الأولى للتدوين المصغر والمصدر الأهم للأخبار العاجلة في العالم حيث يمكن لأي مستخدم متابعة أي قضية أو مؤتمر بشكل آني عبر متابعة ما ينشره المستخدمون في مكان الحدث.

ويمتلك تويتر الآن أكثر من 436.4 مليون مستخدم نشط رغم انه يعاني من تباطئ في معدلات النمو منذ سنوات.[3]

عد منذ تأسيسه واحدا من أشهَر الشبكات الاجتماعية والاخبارية المتعددة الخدمات. وواحدا من أكثر مواقع التعارف والتواصل الاجتماعي المحبوبة بين الناس، سواء لدى المستخدم الأجنبي أو حتى العربي. تتأسس منصة تويتر على نظام التغريدات، وهو مرادف لمعنى النشر في باقي المواقع الأخرى.

كما يُربط ويشاع عن التطبيق استخدامه من قبل المشاهير والرؤساء، لنشر خبر مهم أو ملحوظة أو غيرها. وكمثال فغالبا ما نسمع لدى الكثير من الشبكات الاخبارية عبارة "وفي

---

[1] ــ خالد غسان المقدادي، ثورة الشبكات الاجتماعية، (ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وأبعادها)، ط 1،دار النفائس للنشر والتوزيع، د. ب. ن، 2014، ص35.

[2] ــ هناء هولي، راضية غيبور، المرجع السابق، ص 58.

[3] ــ خالد غسان المقدادي، المرجع السابق، ص 36.

تغريدة ل'----' على تويتر" أو "حيث غَرد على تويتر قائلا" وغيرها. وللاستفادة من خدمات هذه المنصة ما عليك سوى إنشاء حساب وابدأ في نشر تغريداتك.[1]

ثانيا: اليوتيوب ووسكايب.

على الرغم من اختلاف بعض الآراء حول كون اليوتيوب موقع للتواصل الاجتماعي أم موقع لرفع ملفات الفيديو، إلا أن هناك رأي يقول بأنه موقع يجمع بين النشاطين وهو ما يميزه عن غيره وذلك نتيجة للضغط الهائل على مشاهدة الفيديوهات التي تنشر من خلاله وهو ما يدفع بعض المشتركين للمشاركة بإدلاء آراءهم ووضع تعليقات على الفيديو المنشور وهو ما يفتح مجال للتواصل الاجتماعي مع غيرهم من متابعي نفس الفيديو.[2]

لإضافة إلى كون اليوتيوب واحدا من أهم مواقع التواصل الاجتماعي المرئية إلا أنه يعتبر كذلك محرك البحث الثاني عالميا بعد غوغل و أكثر المواقع زيارة في العالم بعد غوغل وفيسبوك حسب اليكسا، حيث تأسس الموقع عبر ثلاثة من موظفي باي بال وهم تشاد ميريديث وستيف تشين و جاود كريم الذي يعتبر صاحب أول فيديو تم رفعه في تاريخ اليوتيوب ويمكنك ان تشاهد الفيديو ادناه والذي بعنوان: انا في حديقة الحيوان.

يوميا يُشاهد على اليوتيوب اكثر من مليار ساعة بواسطة أكثر من 2 مليار مستخدم نشط شهريا بخلاف زوار الموقع الذي يتمتعون بمشاهدة الفيديوهات دون التسجيل[3].

حيث يعد من المواقع العالمية الشهيرة والمهمة، والأكثر استخدامًا على شبكة الإنترنت في عالم الفيديو؛ إذ تمكن في فترة وجيزة من بلوغ مكانة كبيرة بين مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أسس يوتيوب، كلٌ من "تشاد هيرلي، وستيف تشين، وجاود كريم" , وكانوا يعملون في شركة "باي بال "paypal عام 2005 بولاية كاليفورنيا الأمريكية. وقد

[1] ــ هناء هولي، راضية غيبور، المرجع السابق، ص 58.

[2] ــ خالد غسان المقدادي، المرجع نفسه، ص 37.

[3] ــ هناء هولي، راضية غيبور، المرجع السابق، ص 59.

قامت "جوجل" عام 2006 بشرائه مقابل 1.65 مليار دولار. ويُعد يوتوب من الجيل الثاني؛ أي من مواقع الويب 2.0 , وأصبح عام 2006 شبكة التواصل الأولى حسب اختيار مجلة "تايم" الأمريكية.[1]

حيث يعرف أنه موقع على الإنترنت متخصص بمشاركة فيديو مملوك من قبل google يسمح للمستخدمين بتحميل ومشاهدة ومشاركة مقاطع الفيديو، و يستخدم تقنية " أدوين فلاش" ويعرض مقاطع الأفلام والتلفزيون والموسيقى وأشرطة الفيديو التعليمية ومشابه.

-ويستخدم المواقع أساسا من قبل الأفراد، ولكن أيضا من جانب الشركات والمؤسسات الإعلامية مثل هيئة الإذاعة البريطانية، يمكن للمستخدمين غير المسجلين مشاهدة أشرطة الفيديو ويمكنه كذلك من تحصيل عدد غير محدود من الفيديوهات.

ويقوم موقع " يوتيوب" على فكرة مبدئية هي " بث لنفسك أودع لنفسك" و يوضع هذا الشعار في الصفحة الأولي.[2] .

أما عن تطبيق السكايب، و هو أحد أشهر خدمات الدردشة الصوتية والمرئية حول العالم و تأسس سكايب في عام 2003 على يد رَجُلَي الأعمال السويدي نيكلاس زينشتروم والدنماركي يانوس فريس.

ويستطيع مستخدمي سكايب الاتصال هاتفيا وصوتيا بشكل مجاني بالنسبة لمستخدميه عبر الإنترنت، ويمكنهم أيضا استخدامه للاتصال بالهواتف محليا ودوليا ولكن برسوم اضافية. ويزدهر استخدام سكايب في مجالات عدة منها استخدامه لمقابلات العمل عن بعد وذلك في استضافة المتحدثين عن بعد في المؤتمرات الدولية و واجتماعات العمل للفرق المهنية التي تعمل عبر الانترنت.[3]

---

[1] ــ نوال بركات، المرجع السابق، ص 148.

[2] ــ عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،2011 ،ص 183.

[3] ــ محي الذين إسماعيل محمد الديهى، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي الإعلامية على جمهور المتلقي، ط 1 ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ،2015 ص453.

وقد استحوذت عليه مايكروسوفت في مايو من عام 2011 بمبلغ 8.5 مليار دولار و دمجته في شبكة خدماتها العريقة، واليوم يبلغ مجموع مستخدميه النشطين شهريا ما يقارب الـــ 300 مليون مستخدم حول العالم.

يشهد موقع اليوتيوب إقبالا كثيرا من الشباب والمراهقين خصوصا والجنسين ويعتبر موقع اليوتيوب موقعا غير ربحيا لخلوه تقريبا من الإعلانات إلا أن الشهرة التي وصل إليها الموقع تعد مكسبا كثيرا لهؤلاء الثلاث [تشاد هيرلي، وستيف تشن، وجاود كريم] الذين قاموا بإنشائه وتأسيسه بحيث أصبح اليوتيوب أكبر مستنصف لأفلام الفيديو.[1]

الفرع الثاني: تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي علي المجتمع.

مواقع التواصل الاجتماعي لها العديد من الآثار سواء كانت سلبية أم إيجابية. وفيما يلي توضيح لبعض التأثيرات الإيجابية(أولا) والسلبية علي المجتمع(ثانيا).

أولا: التأثيرات الإيجابية.

لشبكات التواصل الاجتماعي عدة تأثيرات إيجابية تتمثل في:

1: تقريب المسافات بين القارات:

فتعد مواقع التواصل الاجتماعي طفرة تكنولوجية نتج عنها إمكانية مشاهدة الأقارب والأهل كما يمكن عن طريقها إجراء اجتماعات خاصة بالعمل وإنجاز العديد من المهام التي كان يصعب إنجازها فيما قبل.

2: اكتساب الخبرات وتكوين الصداقات:

استطاعت مواقع التواصل الاجتماعي تقديم كل ما يحتاجه المرء من إمكانيات وأدوات لاكتساب الخبرات من جميع أنحاء العالم كما مكنت الأفراد من تكوين صداقات على مستوى العالم.[2]

---

[1] ــ هناء هولي ، راضية غيبور، المرجع السابق، ص 40.

[2] ــ باسم الجعبري، الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ط 1،الرواد للنشر والتوزيع، د. ب. ن، 2009، ص 121.

3: مد أواصر الصداقة بين الأصدقاء القدامى:

في حين ظن الأشخاص أن صلتهم قد انقطعت عن أصدقائهم القدامى قدمت مواقع التواصل الاجتماعي يدها للتدخل بشكل قوي وتعيد تلك الصداقات القديمة إلى الحياة مرة أخرى فهي تساعدك على استرجاع الصداقات القديمة التي كنت تظنها قد انتهت.

ثانيا: التأثير السلبية.

هناك عدة تأثيرات سلبية لمواقع التواصل الاجتماعي تتمثل في:

1: ضعف العلاقات الأسرية والعزلة النسبية للأسرة:

أصبحت الأسرة العربية تشهد ضعفا وتخلخلا في تركيبتها وأصبح الطابع الفردي هو السائد بين أفرادها وأصبح هناك انخفاض في التفاعل بين أفراد الأسرة وزادة العلاقة سوءاً بين الزوجين وبين الأبناء وبين الآباء وذلك بسبب الجلوس أما التلفاز وألعاب الكمبيوتر لفترات طويلة ناهيك عما تبثه تلك الوسائل من أفكار هدامة تنعكس بالسلب على سلوك الفرد داخل أسرته سواء كان زوج أو أب أو أم أو ابن وهذا ما وصل إليه بالفعل حال الأسر العربية التي انغمست بشدة في استخدام تلك الوسائل.

2: التباعد بين الزوجين في مناقشة الأمور الأسرية:

أصبحت السمة السائدة بين الأزواج داخل الأسرة العربية هو انشغال كل منهم بجهازه الخاص سواء كان جهاز تليفون محمول أو كمبيوتر أو متابعة الأفلام الخاصة به مما أدى إلى حدوث فجوة كبيرة بين الزوجين فكل منهما مشغول بعالمه الخاص والذي لا يجد فيه وقت لمناقشة المشكلات الخاصة بالأسرة والأبناء وهو ما أدى إلى حدوث تفكك أسري وعدم دراية كل منهما بما يهدد الأسرة من أخطار لعدم وجود الوقت الكافي لمناقشتها وحلها.[1]

[1] ــ ثريا جبريل، الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة و الطفولة، مركز بيع الكتاب الجامعي كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 2002، ص ص 43- 44.

3: شيوع ثقافة الاستهلاك داخل الأسر وخاصة بين الشباب:

من الآثار السلبية المترتبة على انتشار استخدام وسائل الاتصال الحديثة شيوع ثقافة الاستهلاك والتطلع إلى ما يفوق قدرات الأسرة المالية فكل فرد يريد أن يحدث جهاز التليفون المحمول الخاص به بما لمجرد الحصول على جهاز آخر متطور ذو إمكانيات أعلى للبقاء دائما على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وهو ما تتهافت للوصول إليه كبرى شركات المحمول والتي تعمل على إغراق السوق كل فترة بأجهزة جديدة ذات تقنيات عالية ليقوم المستهلك بمحاولة التحديث وهو ما يرهق ميزانية الأسرة العربية وبالتالي تقع المشكلات الاقتصادية والتي قد تودي في النهاية بالأسرة بكاملها.[1]

المطلب الثاني

تقييم مواقع التواصل الاجتماعي.

أحدثت شبكات التواصل الاجتماعي ثورة في الاتصال والتواصل، وذلك لجمعها ملايين من المستخدمين الذين يتبادلون كمية هائلة من البيانات والمعلومات في نفس الوقت، مما ساهم في وصول المعلومات والأفكار بصورة كبيرة لم تكن موجودة من قبل، الامر الذى أدى إلى زيادة أعداد المشتركين فيها بصورة كبيرة جدا خاصة من المراهقين والشباب، وهناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على انتشار الشبكات الاجتماعية من أبرزها ظهور العزلة الاجتماعية في الأوساط الأسرية والاجتماعية بسبب نمط الحياة المعاصرة، الذى يعتمد على الفردية وعدم التشارك في محيط الأسرة الواحدة، حيث أصبح جميع أفراد الأسرة في الغالب يعملون خارج المنزل مما أدى إلى حدوث فجوة في التواصل بين أفراد الأسرة الذين لا يجدون الشخص الذى يتشاركون معه تفاصيل حياتهم اليومية، وهو الأمر الذى توفره شبكات التواصل الاجتماعي، كما أن البطالة ووقت الفراغ يجعل الشباب يقضون الكثير من أوقاتهم على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

[1] ــ باسم الجعبري، المرجع السابق، ص 122.

من خلال هذا المنطلق سنتطرق إيجابيات شبكات التواصل الاجتماعي(الفرع الأول)، ثم إلي سلبياته(الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهم إيجابيات شبكات التواصل الاجتماعي.

لمواقع التواصل الاجتماعي عدة ايجابيات تتمثل في:

أولا: وفرة المعلومات:

أتاحت الإنترنت وفرة المعلومات في مختلف حقول العلم والمعرفة، وكذلك سرعة الوصول إليها، حيث تنتج العقول البشرية الآن من المعارف في سنوات قليلة قدرا يفوق ما كانت تنتجه سابقا في عقود زمنية طويلة، وكل ذلك يتم تداوله بصورة يومية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة الموجودة على الإنترنت[1].

ثانيا: شبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة اتصال:

أصبحت الشبكات الاجتماعية بديلا اتصاليا للوسائل الاتصالية الأخرى من هاتف وفاكس وتلكس وغيرها، واستحدثت أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي والاتصال بالآخرين دون التقيد بالموقع الجغرافي أو كلفة الانتقال أو عدم توافر الوقت اللازم للمقابلة، مما ساعد على تبادل الآراء بحرية على مستوى العالم، وتعتبر تكلفة الاتصال على الشبكات الاجتماعية أقل بكثير من تكلفة وسائل الاتصال الأخرى.[2]

ثالثا: سهولة الاستخدام.

طورت شبكات التواصل الاجتماعي لتكون سهلة الاستخدام، ويستطيع أي مستخدم أن يتعامل معها ومع تطبيقاتها بكل يسر، مع اختلاف أعمار هؤلاء المستخدمين ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن استخدامها يحتاج إلى القليل من المعرفة في أسس الحاسب الآلي، كما أنها تمتاز بالتصميم البسيط وسهولة إجراء المحادثات النصية

[1] ــ عبد الرزاق محمد الدليمي، المرجع السابق، ص 191.

[2] ــ فتحي شمس الدين، شبكات التواصل الاجتماعي والتحول الديمقراطي في مصر، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013،ص 64.

والصوتية والمرئية، وتوفير صورا متزامنة مع الوقت للتحديثات، وتقديم إشعارات معينة تثير انتباه المستخدم.[1]

ويرى البحث أن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت بديلا لوسائل الاتصال التقليدية، حيث زاد الاعتماد عليها في السنوات القليلة الماضية كوسيلة اتصال وتواصل مع الآخرين في مختلف أنحاء العالم وذلك لسهولة استخدامها وانخفاض تكاليفها مما دفع بملايين الشباب حول العالم إلى الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات ومشاركة الآراء مع الآخرين.

رابعا: شبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة إعلام:

مكنت شبكات التواصل الاجتماعي مستخدميها من مشاهدة كافة القنوات التليفزيونية، والاستماع إلى الإذاعات والتعرف على كل ما يحدث في العالم في وقت الحدث مباشرة ومشاهدة الأفلام والأحداث المصورة السياسية والثقافية والعلمية والرياضية، كما مكنتهم من إنشاء صفحات متخصصة لموضوع أو مؤسسة ما، ونشر الأخبار ومشاركة الأحداث مع الغير.[2]

ويرى البحث أنه قد يأتي وقت في المستقبل تنقرض فيه الصحف الورقية المطبوعة لتحل محلها الصحف الإلكترونية، وكذلك يصبح التليفزيون أثرا من الماضي حيث يعتمد البشر على شبكة الإنترنت في مشاهدة الأفلام والبرامج المفضلة لديهم في أي وقت يشاءون.

خامسا: الامكان و الازمان.

تتخطى شبكات التواصل الاجتماعي كل الحواجز الجغرافية والمكانية التي حالت دون انتشار الأفكار وامتزاج الناس وتبادل المعارف والخبرات والمعلومات.

---

[1] ــ فتحي شمس الدين، المرجع نفسه، ص ص 64 – 65.

[2] ــ محمد السيد حلاوة ، رجاء على عبد العاطي، العلاقات الاجتماعية للشباب بين دردشة الإنترنت والفيسبوك ، د. ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004،،ص 7 .

إن السرعة الكبيرة التي يتم بها نقل المعلومات عبر شبكات التواصل الاجتماعي تجعل من حق كل مستخدم الحصول على المعلومة في نفس الوقت و في أي مكان في العالم بدون وجود فارق زمني كبير بين انتقال المعلومة من المرسل إلي المستقبل[1].

سادسا: التفاعلية و تنوع التطبيقات.

تتعامل وسائل الاعلام التقليدية مع الأفراد كمستقلين فقط، أما في عصر الانترنت فبإمكان المستخدم من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والحوارات أن ينتقل من دور المستقبل إلي دور المرسل أو الناشر، مما أدي إلي ظهور مصطلح "المواطن الصحفي".

حيث أن التطبيقات والخدمات التي تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي تبلغ سعتها سعة الحياة كلها، وهى متنوعة في شتى المجالات وتغطي كل اهتمامات المستخدمين لها[2].

سابعا: المجانية و إظهار المشاعر الإنسانية.

كثير من الأنماط التجارية التي تعمل في مجال تقديم خدمات الإنترنت بدأت في تخفيض أسعارها لتمكن المجتمع من اعتبار خدمة الإنترنت من الخدمات الأساسية في الحياة ويجب توافرها للجميع وبالتالي بمقدور أي فرد مهما كانت طبقته الاقتصادية أن يستخدم شبكات التواصل الاجتماعي الموجودة على الإنترنت[3]، أما إظهار المشاعر الإنسانية، قبل ظهور شبكات التواصل الاجتماعي كان من أهم سلبيات الإنترنت أنه لا يوجد فرصة كبيرة لإظهار المشاعر الإنسانية من خلال المحادثات التقليدية التي كانت تتم من خلالها ، لأن الإيماءات والإشارات البشرية كان من الصعب أن تتضمن في تلك المحادثات، وأتاح ظهور شبكات التواصل الاجتماعي المشاركة العاطفية، وتقدم بعض شبكات التواصل الاجتماعي الأشكال التي تعبر عن الحالة المزاجية التي يعيشها المستخدم، بأن يضع تعبير على شكل كرتوني Emoji بأنه سعيد أو حزين أو متعب و هكذا، والبشر بشكل عام

[1] ــ فتحي شمس الدين، المرجع السابق، ص65.

[2] ــ محمد السيد حلاوة، رجاء على عبد العاطي، المرجع السابق،8.

[3] ــ محمد السيد حلاوة، رجاء على عبد العاطي، المرجع نفسه، ص 9.

مجبرين على مشاركة العواطف من خلال التعبير عن الحالات الانفعالية والمزاجية التي يمرون بها، وهو الأمر الذى أتاحته شبكات التواصل الاجتماعي وسهلته لمستخدميها.[1]

ويرى البحث أن اعتماد الأفراد خاصة الشباب على الأشكال الكرتونية التي تعبر عن الحالة المزاجية سواء حزن أو سعادة أو غيرها قد يشكل خطرا في المستقبل على اللغة المنطوقة والمكتوبة، ويضعف استخدام الأفراد لها في محادثاتهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي لأنه وجدوا البديل الأسهل للتعبير عن مشاعرهم و أفكارهم، مما يهدد السلامة اللغوية للأفراد في المستقبل، الأمر الذى يتطلب إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع[2].

الفرع الثاني: أهم سلبيات شبكات التواصل الاجتماعي.

تعددت مزايا شبكات التواصل الاجتماعي وما تتمتع به من إمكانات ومردودات توفرها للمستخدم، إلا أن ذلك لا ينكر وجود العديد من العيوب والآثار السلبية لها على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية:

أولا: نشر الأفكار والمعتقدات المتطرفة.

تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي لنشر المعتقدات والأفكار المتطرفة؛ سواء الدينية أو السياسية أو العنصرية مما يجعل شبابنا فريسة سهلة لكل تلك الأفكار المنافية للدين و الأخلاق والعادات والتقاليد المجتمعية الأصيلة والقيم الوطنية والانتماء إلى المجتمع، مما ينعكس على المجتمع بانتشار التعصب والانهيار الأخلاقي و القيمي.[3]

ويرى البحث أن بعض التنظيمات الإرهابية المتطرفة مثل تنظيم داعش الإرهابي قام بإنشاء صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك لاستقطاب الشباب العربي

---

[1] ــ فتحي شمس الدين، المرجع السابق، ص 66.

[2] ــ محمد السيد حلاوة، رجاء على عبد العاطي، المرجع السابق، ص 10.

[3] ــ أحمد بخوش، الاتصال والعولمة(دراسة سوسيوثقافية)، د. ط، دار الفجر للنشر والتوزيع.، القاهرة، 2008، ص 32.

للانضمام إلى التنظيم وتجنيدهم للقيام بعمليات انتحارية وإرهابية خاصة في أعقاب الثورات العربية، وقد نجح بالفعل في تجنيد العديد من الشباب ولم تستطع الحكومات العربية من وضع أي قيود رقابية على استخدام الشباب العربي لشبكات التواصل الاجتماعي لحمايتهم من مخاطر الانزلاق في براثن الجماعات المتطرفة.

ثانيا: المخاطر المتعلقة بالعقيدة الدينية.

تستخدم بعض المنظمات المشبوهة شبكة الإنترنت لإنشاء صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي تهاجم الدين الاسلامي وتشوه القرآن الكريم وتؤلف سور تحاكي السور القرآنية لزعزعة العقيدة لدى المسلمين، ورغم ما تثيره هذه المحاولات من غضب واستياء في نفوس المسلمين، إلا أنها تمثل إنذارا مباشراً ينبهنا إلى ضرورة إعداد الداعية الاسلامي المناسب القادر على التعامل مع تقنيات القرن الجديد، والذى يتمتع بفهم جيد للإسلام، ويتحدث لغة أجنبية بطلاقة، ويستخدم تكنولوجيا الحاسبات الرقمية للدخول على هذه المواقع والرد المناسب على ما تبثه من أكاذيب ودعاوى مضللة.[1]

ثالثا: المخاطر المتعلقة بالإباحية الإلكترونية.

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي من أكثر الوسائل فعالية وجاذبية لنشر الإباحية بشتى وسائل عرضها من صور وفيديوهات وحوارات في متناول الجميع، ويكمن خطرها في إمكانية حصول الأطفال والمراهقين على هذه المواد وتعرضهم لها رغم وجود الكثير من المحاولات من الآباء لمنع وصولهم لهذه المواقع التي قد تبث الصور الإباحية في صورة رسائل بريدية عشوائية تقتحم على المستخدم خصوصيته، و لا تعترف بأي حدود جغرافية، ورغم تغاضي الغرب عن إباحية الكبار بدعوى الحرية واحترام الخصوصية ، فإن ذلك لا ينطبق على الأطفال بعدما انتشرت " دعارة الأطفال " عبر شبكات التواصل

[1] ــ محمد السيد حلاوة، رجاء على عبد العاطي، المرجع السابق، ص 11.

الاجتماعي، ونشر صور إباحية لأطفال صغار، و لا يوجد عليها أي رقابة قانونية تستطيع أن تمنع نشر هذه الصور في العديد من دول العالم.[1]

رابعا: الشعور بالعزلة والاغتراب.

أوضح العديد من الباحثين أن كثرة التعامل مع الإنترنت يؤدي إلى عزل الأفراد عن بعضهم البعض ويؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، فضلا عن خلق نوع من التوحد والعزلة والشعور بالاغتراب، حيث أن تواصل الأفراد عبر شبكات التواصل الاجتماعي بطريقة غير مباشرة يضر بعلاقاتهم الاجتماعية وجها لوجه و يضر بالوقت الذى يقضونه سويا، فقد أصبحت بديلا عن التفاعل الاجتماعي الطبيعي مع الأسرة والأقارب و الرفاق، فقضاء الأفراد لساعات طويلة عليها يعني تغيراً في منظومة القيم الاجتماعية.[2]

ويرى البحث أن ذلك يتفق مع نتائج دراسة نورة إبراهيم الصويان عام 2014 م، حيث أكدت أن شبكات التواصل الاجتماعي تؤثر سلبيا على الشباب وتجعلهم يتجهون إلى الكذب علي الوالدين من انعدام الثقة داخل الأسرة ويعمق شعور الشباب مما يخلق نوعا بالعزلة و الاغتراب.

خامسا: الإدمان الإلكتروني.

أثبتت الدراسة التي قامت بها يونج Young أن الإفراط في استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي يؤدى إلى الإدمان الإلكتروني الذى يتورط فيه المراهقون والشباب أكثر من غيرهم، وذلك لتعويض نواحي القصور و الإحباطات في حياتهم مثل التعثر الدراسي والتفكك الأسري وعدم الرعاية الوالدية أو افتقار القدرة على تكوين صداقات أو الخروج من علاقات عاطفية فاشلة، مما يؤدى إلى طول المدة التي يقضونها على الشبكات الاجتماعية والتي قد تصل إلى 40 ساعة أسبوعيا، ويكون لها تأثير سلبي على المراهقين

[1] ــ أحمد بخوش، المرجع السابق، ص 33.

[2] ــ فتحي شمس الدين، المرجع السابق، ص 66.

والشباب؛ حيث تؤدي إلى فقد القدرة في السيطرة على الرغبة في استخدام تلك الشبكات والشعور بالغضب عند محاولة الوالدين قطع الخط، إلى جانب العودة لاستخدامه ثانية رغم ضياع أوقات ثمينة.[1]

[1] ــ نجوى عبد السلام، انماط ودوافع استخدام الشباب العربي لشبكة الإنترنت ، المؤتمر العلمي الرابع، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة، مصر، 1998،ص 86.

الفصل الثانـي

آليات الحماية القانونية للمواقع الالكترونية.

لا يخفى علينا الثورة التكنولوجية والتطور الهائل الذى حدث في مجال الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات وما لحق بهذا التطور من انتشار هائل وسريع للشبكة العنكبوتية حول ارجاء المعمورة كلها واضحى اعتماد البشر على تسيير اعمالهم وامور حياتهم على الإنترنت فلم يصبح الآن استخدام الإنترنت قاصر على الترفيه او التسلية كما كان في السابق بل تحول الأمر على الاعتماد الكلى للبشر على تكنلوجيا المعلومات في كل مناحي الحياه، والألية التي نستخدم بها الشبكة العنكبوتية هي إما المواقع الإلكترونية او التطبيقات او البرامج او الالعاب الإلكترونية وغيرها من الأدوات التي تتجسد عن طريق البرمجة ، ونظرا للأهمية البالغة التي تمثلها تلك الأدوات ونظرا لانتشار ظاهرة الجرائم الإلكترونية حول العالم وحجم الضرر الاقتصادي الذى يصيب شركات وأفراد ومنظمات التي تمتلك المواقع الإلكترونية جراء هذه الجرائم سوف نتصدى لطرق واليات الحماية القانونية للمواقع الإلكترونية ونستهل مقالنا بتعريف المواقع الإلكترونية والنشر الإلكتروني ومن ثم التعرف على اهمية الحماية القانونية للمواقع الالكترونية وأخيرا نتعرف على احكام ووسائل الحماية القانونية لتلك المواقع الإلكترونية.

حيث سيتم التطرق في هذا الفصل إلي صور التعدي علي الموقع الالكترونية (المبحث الأول)، ثم الي الحماية القانونية للمواقع الالكترونية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

الحماية الجزائية للموقع الالكترونية.

إزاء انتشار الجرائم الإلكترونية كظاهرة عالمية، كان من الضروري البحث في كيفية إيجاد حلول فعالة واتخاذ تدابير وقائية منها وردعية لوقف الزحف الخطير لهذه الكوارث التقنية التي باتت تهدد اقتصاديات أمن واستقرار الدول بعد تطور الجريمة الإلكترونية من إطارها الكلاسيكي المعروف إلى التقنية العلمية الحديثة لتصبح تجارة إلكترونية رائجة وهو ما اصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي، وهو ما تفسره نسبة الشكاوى الرسمية التي اعتمدها المركز العالمي لشكاوى الانترنت والتي كلفت سنة ،2000 خسارة مادية فادحة قدرت بـــ12 بليون دولار جراء النتائج التدميرية التي تسببت فيها فيروسات إتلاف برامج المعلوماتية. وقد قدرت مجمل الشكاوى الرسمية التي قدمها الضحايا للمركز بـــ 275284 شكوى ولهذا ومن أجل حماية فعالة لبرامج المعلوماتية وقاعدة للبيانات يجب اعتماد السبل القانونية الوقائية من خلال الدخول إليها عن طريق كلمات مرور سرية يجتنب فيها استخدام كلمات سر مكونة من كلمات عادية مع الحرص على تغييرها دوريا كل شهر إن تطلب الأمر ذلك، مع تكثيف برامج الرقابة على نوادي ومقاهي الانترنيت، والعمل على ترصد وحجب المواقع الإباحية كما هو الحال بالعربية السعودية وتونس، مع اعتماد برامج خاصة مضادة للفيروسات التدميرية واستعمالها بشكل مستمر.

وعليه سيتم التطرق إلي صور الاعتداء علي المواقع الالكترونية من خلال التطرق إلي جريمتي الدخول والبقاء غير المصرح بهما(المطلب الأول)، ثم بعد نتناول جريمتي التلاعب غير المصرح به والتعامل في معطيات غير مشروعة (المطلب الثاني).

المطلب الأول

جريمتي الدخول والبقاء غير المصرح بهما.

نظام المعالجة الآلية هو مجموعة الوحدات المترابطة التي تألفت معًا لتشكل كل لا يتجزأ ليعمل معا كوحدة واحدة ، وهو يقوم بالعديد من الوظائف الهامة والتي يتوقف عليها سير عمل النظام ومن أهم هذه الوظائف عمليات جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها ونقلها أو معالجتها.

أما مجلس الشيوخ الفرنسي فقد عرف هذا النظام بأنه "كل مجموعة مؤلفة من وحدة أو عدة وحدات لمعالجة المعلومات أو اختزانها أو إعداد البرامج والمعطيات وكل ما يؤدي إلى إدخال واسترجاع المعلومات"[1].

هذا المفهوم يتضمن نظام المعالجة الآلية بمكوناته المادية كالمعدات والأجهزة الفكرية كالبرامج والمعلومات وأن توجد بين هذه العناصر علاقة لتحقيق هدف محدد، هو المعالجة الآلية للمعطيات، إلا أن كل هذه العمليات المنطقية قد يعترض سير عملها وكذلك المعلومات محل المعالجة اعتداءات تهدد قيامه بالمهام الموكلة إليه بشكل صحيح ولهذه الغاية صدر قانون الغش المعلوماتي.

حيث سنتناول في المطلب الأول عناصر جريمة المساس بنظام المعالجة الالية للمعطيات، وفي المطلب الثاني العقوبات المقررة لجريمة المساس بنظام المعالجة الالية للمعطيات في قانون العقوبات.

تعد الجرائم الواقعة علي المواقع الالكترونية من الجرائم المستحدثة والمتميزة عن مختلف أشكال الجرائم الكلاسيكية، وهذا من خلال طبيعتها وموضوعها وخصائصها العامة . وعلاوة على ذلك فإن الجريمة المعلوماتية ترتكب في نطاق تقنية تكنولوجية متطورة ومتقدمة ومتزايدة الاستخدام في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية .وتأسيسا

[1] ــ عواطف محمد عثمان عبد الحليم ، "جرائم المعلوماتية ،(تعريفها ، صورها ، جهود ، مكافحتها دوليا ، إقليميا و وطنيا")، مجلة العدل ، ع 24 ، 2010 ، مصر ، ص 250.

على ذلك فإن أضرارها تمتد وتتسع من خلال املس بأنظمة المعالجة الالية للمعطيات ولقد كشف الاستخدام الكبير الأجهزة الكمبيوتر عن خطورة تتصل بهذا التصنيف من الاستعمال على عدة مصالح اجتماعية وفردية تهم المجتمع حمايتها، بل أكثر من ذلك فقد ازداد استخدام الحاسب الآلي إلى حد يجلب من خلاله ضرورة الحاسب الآلي لسير الحياة في المجتمع[1]، وهو ما نجم عنه ظهور قيم جديدة ترتبط بهذا الجهاز خاصة منها ضرورة ووجوب الحرص عليه، وحمايته من كل أشكال الاعتداء ومع ذلك فإن الصعوبة التي يمكن أن تثار في نطاق تصنيف الجرائم المتصلة بالحاسب الآلي تتمثل أساسا في صعوبة حصر أنماط تلك الجرائم، حيث أن طبيعة وخصوصية تلك الجرائم تأبى الحصر، ذلك ألنها جديدة ومتجددة تظهر لها أنماط في كل فترة، بالإضافة إلى أنها تختلف من بلد إلى أخر، ومن مجتمع إلى أخر ومع ذلك فإن أهم الأسباب التي تقف وراء صعوبة حصر هذه الجرائم تتحدد وفقا لدرجة نضج المجتمع[2].

وعموما فإن جريمة الدخول والبقاء غير المصرح بهما في التشريع الجزائري تشمل جريمة الدخول عن طريق الغش الي النظام الآلي(الفرع الأول) ، ثم نتناول جريمة البقاء في المنظومة المعلوماتية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: جريمة الدخول عن طريق الغش الي النظام الآلي.

تضمن قانون العقوبات الجزائري هذه الصورة من الجرائم حيث تنص المادة 394 مكرر[3] "يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50.000 دج الى 100.000دج كل من يدخل عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة المعالجة الآلية للمعطيات".

---

[1] ــ جميل عبد الباقي الصغير، القانون والتكنولوجيا الحديثة (الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي) ، ط 1 ،دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص 122.

[2] ــ عواطف محمد عثمان عبد الحليم، المرجع السابق، ص 251.

[3] ــ المادة 394 من الأمر 66 ــ 156 المؤرخ في 1966/07/08 الذي يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، ح. ر ع 49 لسنة 1966

من المتفق عليه أن الجريمة تقوم على ركنين مادي ومعنوي ، ومن المبادئ المستقرة في القانون الجنائي أن كل جريمة يستلزم لقيامها تحقق ركن مادي يتمثل بواقعة ترتب ضررا، أو تشكل خطرا على المصالح المحمية قانونا إلى جانب ذلك يكفي لقيام الجريمة وتقرير العقاب عنها مجرد تحقق ركنها المادي، بل البد من تحقق ركن معنوي يعكس اتجاها إراديا خاطئا يستدل منه على نفسية الجاني عند ارتكابه للفعل.

بالرجوع إلى نص المادة 394 مكرر، من قانون العقوبات الجزائري[1] يتضح لنا أن جريمة الدخول إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات ، تقوم كسائر الجرائم الأخرى على ركنين، الركن المادي والذي يشمل السلوك الإجرامي الذي يترتب عنه الدخول غير المشروع إلى النظام (1)، والركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي (2).

أولا- الركن المادي:

يتكون الركن المادي في هذه الجريمة من نشاط إجرامي يتمثل أساسا في تحقق فعل الدخول، وحيث أن السلوك الإجرامي قد يأخذ صورة إيجابية أو سلبية ، و يتطلب من الجاني مباشرة نشاط إيجابي، ولا يمكن أن تتحقق الجريمة بنشاط سلبي والملاحظ على هذا النوع من الجرائم ،أنها ليست من الجرائم التي يطلق عليها جرائم ذوي الصفة، مثل الرشوة أو الاختلاس أو الزنا، بل تقع وترتكب عن كل شخص أيا كانت صفته سواء كان يعمل في مجال الأنظمة أم لا، سواء كان يفهم أم لا يفهم طريقة تشغيل النظام، وسواء كان يستطيع أن يستفيد من الدخول أم لا وتجدر الإشارة كذلك إلى أن مدلول كلمة الدخول ينصرف إلى كل الأفعال التي تسمح بالولوج إلى النظام المعلوماتي، أو السيطرة على المعطيات والمعلومات التي يتكون منها كما أن فعل الدخول إلى النظام المعلوماتي الذي يعتبر بحد ذاته سلوكا غير مشروع ، وإنما يتخذ هذا الوصف إنطاقا من كونه قد تم دون وجه حق وبمعنى أدق لقيام هذه الجريمة يجب أن يتحقق اتصال فعلي من قبل الجاني

[1] ــ المادة 394 مكرر من الأمر 66 ــ 156، المرجع نفسه.

بالبرنامج، وعلى هذا الأساس يستحسن استخدام لفظ الاتصال بالنظام الآلي، حيث أن الاتصال ال يثير الإشكال الذي يمكن أن يترتب على فعل الدخول[1].

وعموما فإن المعيار الذي يتم من خلاله تبيان الاتصال قد تم بطريقة الغش وبالتالي تحديده، وقد تم بطريقة مشروعة أو بواسطة الغش، هو انعدام حق الشخص في الاتصال بهذا النظام، سواء كان هذا الانعدام يتعلق بكل النظام أو بجزء منه وأما بخصوص طبيعة هذا النمط من الجرائم ، فالأكيد أنها من الجرائم الشكلية التي ال يتطلب لقيام ركنها المادي توافر نتيجة معينة، وهي كذلك من الجرائم المستمرة ،لأن سلوك الجاني يمتد فيها طالما ضل يستغل النظام بطريقة غير مشروعة[2].

ثانيا- الركن المعنوي:

لا تقوم جريمة الدخول عن طريق الغش لنظام المعالجة الآلية للمعطيات في التشريع الجزائري ، إلا بتوافر ركن القصد الجنائي، ويقصد بالركن المعنوي الرابطة المعنوية، أو الصلة النفسية أو العلاقة الأدبية التي تربط بين ماديات الجريمة ونفسية فاعلها وعليه لا تقوم المسؤولية إلا إذا اتجهت إرادة الجاني إلى ارتكاب أفعال مجرمة في قانون العقوبات والقواعد المكملة له وتعد جريمة الدخول إلى نظام الآلي من الجرائم العمدية ،بحيث يتخذ الركن المعنوي فيها صورة القصد الجنائي المتكون من علم وإرادة، وذلك بأن تتجه إرادة الجاني إلى فعل الدخول وأن يعلم الجاني أن ليس له الحق في الدخول إلى النظام وبالتالي يتحقق الركن المعنوي إذا كان دخول الجاني مسموحا به ، أو وقع في خطأ في الواقع، سواء كان يتعلق بمبدأ الحق في الدخول ، في نطاق هذا الحق كأن يجهل بوجود خطر للدخول، أو كان يعتقد أنه خطأ أنه مسموح له بالدخول .وتأسيسا على ذلك فإذا توافر

---

[1] ــ ختار الأخضري ، "الإطار القانوني لمواجهة جرائم المعلوماتية وجرائم الفضاء الافتراضي " ، ع 66 ، نشرة القضاة ، 2011 ، ص 325.

[2] ــ نعيم مغبغب ، "حماية برامج الكمبيوتر (الأساليب و الثغرات)"، د ط ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2006 ، ص 60.

القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة فإنه لا يتأثر بالباعث على الدخول أو البقاء فيظل القصد قائما حتى ولو كان الباعث هو الفضول، أو إثبات القدرة على المهارة أو الانتصار على النظام[1].

وبالرجوع إلى نص المادة 394 مكرر من قانون العقوبات الجزائري[2] ، يلاحظ أنه القصد الجنائي لا يكفي، وانما يجب توافر قصد جنائي خاص وهو الغش وبهذا نكون بصدد جريمة الدخول غير المشروع النظام الآلي و طبقا للقواعد العامة يجب أن يكون القصد الجنائي معاصرا للنشاط الإجرامي فتخلف القصد الجنائي لحظة بدء ذلك النشاط ينفي عن الفعل الصفة الإجرامية وبالتالي فإن النشاط إذا بدأ متجردا من القصد كما لو وجد الجاني نفسه قد دخل إلى النظام أو إلى الجزء غير المسموح له بالدخول إليه عن طريق الخطأ، و لكن أستحسن هذا الانتقال ولم يقطعه مع العلم أن ليس له الحق في إجراءه ، فإن القصد الجنائي لهذه الصورة التحقيق ، غير أن المشرع قد عالج هذه المسألة الأخيرة، وذلك بتجريم البقاء الاحتيالي داخل النظام المعلوماتي من خلال جريمة البقاء غير المصرح به داخل النظام المعلوماتي.

الفرع الثاني: جريمة البقاء في منظومة معلوماتية.

تناول المشرع الجزائري هذه الصورة من الجرائم كذلك في المادة 394 مكرر[3] من قانون العقوبات، والتي تنص:"... أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات ... " وعلى ضوء هذا النص يمكن تعريف البقاء ألاحتيالي في نظام المعلوماتية بأنه : " كل تواجد غير عادي كاتصال بواسطة الشبكة المعلوماتية بالنظام المعلوماتي أي الدخول، والنظر فيه أي في المعطيات التي يتضمنها وغيرها من التصرفات الغير مسموح بها والتي تشكل بدورها بقاء احتياليا ".

---

[1] ــ ختار الأخضري ، المرجع السابق، ص 326.

[2] ــ المادة 394 مكرر من الأمر 66 ــ 156 ، المرجع السابق.

[3] ــ المادة 394 مكرر من الأمر 66 ــ 156 ، المرجع نفسه.

و يقصد كذلك بالبقاء التواجد داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات ضد إرادة من له الحق في السيطرة على هذا النظام وللعلم يتحقق البقاء المعاقب عليه داخل النظام المعلوماتي مستقلا عن الدخول للنظام، أو قد يجتمعا ويكون البقاء معاقبا عليه استقلالا عندما يكون الدخول إلى النظام مصرحا به، والمثال على ذلك الدخول إلى النظام عن طريق الخطأ، أو الصدفة حيث يتوجب في هذه الحالة على المتدخل قطع الاتصال وانسحاب فورا من داخل النظام، ولكن إذا بقي رغم ذلك فإنه يعاقب عن جريمة البقاء داخل النظام بعد المدة المحددة له للبقاء داخله أما في حالة دخول الجاني إلى النظام ضد إرادة من له الحق في السيطرة عليه أما في حالة دخول الجاني إلى النظام ضد إرادة من له الحق في السيطرة عليه، وبقائه داخل النظام بعد ذلك فإنه في هذا الفرض يجتمع الدخول غير المصرح به والبقاء غير المشروع معا وعلاوة على ذلك فأنه يتبين من النص السالف الذكر أن المشرع يفرض التزاما على من يتحقق الاتصال عنده يتمثل في عدم البقاء داخل النظام الذي حصل به الاتصال . بمعنى أخر يتوجب عليه الخروج من النظام وهذا من خلال القيام بفعل إيجابي وقطع الاتصال، وبالتالي يمكن القول بأن هذه الجريمة تعد صورة من صور جرائم الامتناع التي تتحقق بفعل ايجابي ويتحقق الركن المادي لجريمة البقاء على الاتصال الغير المشروع مع النظام الآلي، وهذا في الفرض الذي يجد فيه الشخص نفسه داخل النظام عن طريق الخطأ ومع ذلك يقرر البقاء داخل النظام[1]، وعدم قطع الاتصال به وبكل بساطة هو مجرد البقاء الفعلي فيه حيث يقاس البقاء الغير مشروع بالمدة الزمنية التي يستعمل فيها الجاني النظام، وبالتالي تكتمل هذه الجريمة مع اكتمال البقاء لمدة زمنية بعكس ما هو عليه الحال بالنسبة للدخول غير المشروع.

إن جريمة البقاء غير المشروع داخل النظام تعد من الجرائم العمدية التي يشترط لتحقيقها توافر القصد الجنائي العام المتمثل في عنصري العلم والإرادة، حيث يجب أن يعلم الجاني

[1] ــ عبد الحكيم رشيد توبة، "جرائم تكنولوجيا المعلومات، " ط 01، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ، 2009 ، ص 39.

أنه يقوم بالتجوال داخل نظام معلوماتي بطريقة غير مشروعة .كما يجب أن تتجه إرادته في نفس الوقت إلى البقاء فيه و عدم قطع الاتصال مع هذا النظام . وتعد جريمة البقاء في النظام الآلي لمعالجة المعطيات من الجرائم الشكلية التي لم يتطلب المشرع لتحقيقها نتيجة معينة وهي كذلك جريمة مستمرة تتطلب تدخل مستمرا من الجاني[1].

المطلب الثاني

جريمتي التلاعب غير المصرح به والتعامل في معطيات غير مشروعة.

من خلال هذا المطلب سيتم التناول بالدراسة والتحليل جريمة التلاعب غير المصرح به (الفرع الأول)، ثم بعد ذلك إلي جريمة التعامل في معطيات غير مشروعة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: جريمة التلاعب غير المصرح به.

يتيح استعمال نظام التحويل الآلي للأموال إمكانيات كبيرة في الوصول بشكل أسرع إلى الأمـــوال والخـــدمات على نطاق جغرافي واسع، مع خلق نوع من الاستقرار في المعاملات المالية بحكم السرعة الكبيرة التي تتم بها عمليات الإيداع والسحب مما يجعل جميع الأطراف على علم تفصيلي بموقفهم المالي. فضلا عما توفره هذه الأنظمة من زيـــادة لحجم المبيعات وتقليل للنفقات وحماية للأموال.

جاء في القانون الفيدرالي الخاص بنظم التحويل الآلي للأموال للولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الـــنظم تشمل كل تحويل يبدأ من خلال نهاية طرفية إلكترونية، هاتف، حساب آلي أو شريط مغناطيسي عن طريـــق إعطاء أمر، تعليمات، أو التصريح لمؤسسة مالية بإجراء عمليات سحب أو إيداع لإحدى الأرصدة، ويعتمد نظام التحويل الآلي للأموال على عمليات تحويل من حساب بطاقة العميل بالبنك المصدر للبطاقة إلى رصيد التاجر بالبنك الذي يوجد به حسابه.[2]

---

[1] ــ ختار الأخضري ، المرجع السابق ، ص 326.

[2] ــ محمد أمين احمد الشوابكة، جرائم الحاسوب و الانترنت، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، د.ب.ن، 2004، ص 332.

أشار تقرير صادر عن إدارة العدالة الأمريكية عام 1982 حول نظم التحويل الإلكتروني للأموال إلى خمسة أنماط إجرامية يتصور ارتكابها داخل هذه النظم:

أولا- التلاعب في المكونات المادية لنظم تحويل الأموال، ويتضمن ذلك استعمال خطوط الاتصال لخرق، تعديل أو تدمير البيانات أو طلبات التحويل لاستعمال البيانات الخاصة بهذه النظم في الاحتيال على المؤسسات.

ثانيا- استعمال البرامج الخاصة بنظم التحويل الإلكتروني للأموال، والتلاعب بها بغرض إجراء عملية تحويل غير مشروعة أو بغرض إخفاءها.

ثالثا- التلاعب في الإجراءات الداخلية لنظم تحويل الأموال كإصدار بطاقات ائتمانية مزدوجة.

رابعا- الدخول إلى النظام باستخدام بطاقة شخص آخر لسحب مبالغ مالية من رصيده.

خامسا- الاعتداء على أجهزة الصرف بالكسر مثلا لسرقة ما بها من أموال.[1]

غير أن هذه الجرائم لا تشكل جميعها تلاعبا بالمعطيات باستثناء الحالة الثانية وتتخذ بـــاقي الأشـــكال تكييفات مختلفة، وقد يرتبط السلوك المجرم بنظام تحويل الأموال دون أن ينطوي على تحويل للأموال بل يحول دون ذلك[2].

وضعت بعض التشريعات صياغة عامة لنصوص تجرم كل أشكال الحصول على المال عن طريق التلاعب بالمعطيات بما في ذلك استخدام بطاقة الإئتمان الممغنطة، في حين اتجهت تشريعات أخرى إلى تجريم كل نمط على حدى.

أوصى المجلس الأوروبي في توصيته رقم (89) الصادرة في شأن جرائم الحاسب الآلي ضمن القائمة الأساسية لهذه الجرائم بتجريم إدخال، حذف، محو، إعاقة معلومات أو برامج

---

[1] ــ نائلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص 501.

[2] ــ من أمثلة ذلك قيام مبرمج بأحد المتاجر الفرنسية بالتلاعب في النظام الخاص بالمتجر للحيلولة دون سحب قيمة البضائع التي قام بشراءها من المتجر بواسطة البطاقة الائتمائية.

النظام، أو التدخل في عملية المعالجة الآلية للمعلومات بما يؤثر على نتيجة هذه المعالجة مسببا خسارة اقتصادية لشخص آخر بنية تحقيق ربح غير مشروع للفاعـــل أو لغيره[1].

وقد جاءت عبارة إدخال المعلومات مجردة لتشمل إدخال معلومات صحيحة وغير صحيحة، بحيث يستوعب النص الحالات التي يتم فيها استخدام البطاقة الإئتمانية من قبل حاملها متجاوزا رصيده أو الحد الأقصى المسموح به.[2]

في الولايات المتحدة الأمريكية تم تجريم هذا الفعل بعد تعديل القانون الفيدرالي لجرائم الحاسبات الآلية عـــام 1986بإدراج الفقرة (أ) (4) بالمادة 1030، وعلى مستوى الولايات تناولت كثير من القوانين الحصول غير المشروع على المال باستخدام طرق التلاعب بالمعطيات، من ذلك مثلا المادة 502 من قانون العقوبـــات الخـــاص بولايـــة كاليفورنيا، والقانون الخاص بجرائم الحاسبات الآلية لولاية كلورادو لعام 1979 ،وكذلك قانون الحاسبات الآليـــة لولايـــة هاواي عام 1992، وقانون ولاية كنساس لعام 1985[3].

كذلك هناك تلاعب باستعمال بطاقة الائتمان الممغنطة، حيث قصد ببطاقة الإئتمان تلك البطاقة التي تحتوي على بيانات معالجة آليا، حيث يوجد بها شريط ممغنط يتضمن بيانات تتعلق بحساب العميل لدى البنك وشريط لاصق يدون عليه توقيع صاحب الحساب، وتمكن هذه البطاقة صاحبها من سحب مبلغ من جهاز السحب الآلي الخاص بالبنك أو الحصول على السلع والخدمات في حدود مبلغ معين، لتقتطع المبالغ بعد ذلك من حسابه، وقد لاقى الاستخدام غير المشروع لهذه البطاقة اختلافا كبيرا لدى الفقه والقضاء حول تكييفه لا يتسع المقام لتفصيله[4].

---

[1] - the Recommendation N° R. (89) 9 on computer related crime, P 38.

[2] ــ نائلة عادل محمد فريد قورة، المرجع السابق، ص 594.

[3] ــ أنظر تفصيل تجريم هذا الفعل في قوانين الولايات الأمريكية لدى نائلة عادل محمد فريد قورة، المرجع نفسه، ص 595.

[4] ــ عباوي نجاة، الإشكالات القانونية في تجريم الإعتداء على أنظمة المعلومات، دفاتر السياسة والقانون، ع 16، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الطاهري بشار، الجزائر، جانفي 2017، ص 288.

اختلفت التشريعات في التصدي للجرائم المرتكبة باستخدام بطاقة الائتمان، ففي سويسرا مـــثلا يجرم المشرع الاستعمال التعسفي للبطاقة من قبل حاملها في المادة 148 من قانون العقوبات في حين يدرج الاستخدام غير المشـــروع لهذه البطاقة من قبل الغير ضمن المادة 147 الخاصة بحالات التلاعب بالمعلومات داخل الأنظمة بقصد الإحتيال والتـــي تشمل أيضا التحويل الإلكتروني غير المشروع للأموال.

ويجمع القانون الفنلندي بين استعمال البطاقة من قبل حاملها أو من قبل الغير بصورة غير مشروعة فـــي نص وقد اتجهت تشريعات أخرى إلى الجمع بين جميع الأفعال غير المشروعة المتصلة ببطاقة الإئتمان سواء تمثلت في استعمالها من قبل حاملها أو من قبل الغير أو تزويرها وتقليدها أو مجرد حيازة الأدوات اللازمة لهذا التزوير كما هو الحال في الولايات المتحدة الإمريكية[1].

أما المشرع الفرنسي فقد اقتصر على تخصيص نصوص تجرم تزوير وتقليـــد بطاقـــة الائتمان دون التطـــرق لاستعمالها غير المشروع، مما أظهر اختلافا كبيرا لدى القضاء حول تكييف هذه الأفعال.[2]

عمد المشرع الفرنسي في القانون رقم 91/1382 المتعلق بتأمين الشيكات وبطاقات الدفع الإلكتروني إلى تجريم استخدام أو محاولة استخدام البطاقة المزورة في المادة 67 منه، وكان استحداث نصوص تجرم شتى أنواع التلاعب بنظام المعلوماتية في قانون العقوبات الفرنسي إحتواء لهذا النوع من الإجرام.

وسار المشرع الجزائري نهج المشرع الفرنسي بجعل صياغة المادة المجرمة للتلاعب داخل أنظمة المعلوماتيـــة من المرونة بحيث تستوعب شتى أنواع التلاعب بالمعطيات

---

[1] ــ محمود أحمد عبابنة، جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية، د، ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2004 ،ص64.

[2] ــ أنظر تلك الاختلافات في الأحكام القضائية لدى: فتحية محمد ، الحماية الجنائية لبطاقة الإئتمان ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع 1، كلية الحقوق،2003 ص15.

وتساير التطور المتواصل بهذا المجال وإن كان قد خـــص بعض أنواع البطاقات بنصوص مستقلة، كالقانون 08-01 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية الذي يجرم الاعتـــداء علـــى بطاقة الشفاء الإلكترونية .غير أن هذا القانون يبقى قاصرا عن حماية باقي أنواع البطاقات الشفاء[1].

الفرع الثاني: جريمة التعامل في معطيات غير مشروعة.

لاشك أن المشرع عندما يدرك أهمية مصلحة ما، يسعى لإحاطتها بالحماية من كل الجوانب، ويوصد كل باب يمكن أن يلجه من يريد الاعتداء عليها، كما يسعى إلى إيقاف العدوان عليها في مصدره، وفي حال حصل هذا العدوان يسعى المشرع على الحد من آثاره، ورغبة من المشرع في حماية أكبر للمعطيات لاسيما المعطيات الخاصة بقطاع البنوك، رغبة منه في حماية أكبر لها من جرائم الدخول أو البقاء غير المصرح بهما وجرائم التلاعب، قام بتجريم التعامل في المعطيات الصالحة لارتكاب تلك الجرائم وتجريم التعامل في معطيات متحصلة من تلك الجرائم، وهذان هما صورتان لجريمة التعامل في معطيات غير مشروعة.[2]

يتكون الركن المادي لهذه الجريمة من مجرد السلوك الإجرامي دون النتيجة الإجرامية.

أولا- السلوك الإجرامي:

يقوم الركن المادي لجريمة التعامل في معطيات غير مشرعة على مجرد توافر السلوك الإجرامي الذي يتخذ صورتين اثنتين أولاهما هي التعامل في معطيات صالحة لارتكاب الجريمة وثانيهما هي التعامل في معطيات متحصلة من جريمة.

---

[1] ــ قانون رقم 08-01 مؤرخ في 23-01-2008 يتمم القانون رقم 83-11 المؤرخ في 02-07-1983 المتعلــق بالتأمينـــات الاجتماعية ج ر ع 04، مؤرخة في 2008/01/27.

[2] ــ محمد خليفة ، خصوصية الجريمة الالكترونية وجهود المشرع الجزائري في مواجهتها ، التخصص: القانون الجنائي المعلوماتي ، د.ذ.م، كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة 08 ماي 45 قالمة، الجزائر د، ت.ن، ص ص 383 – 384.

أ- التعامل في معطيات صالحة لارتكاب جريمة:

جرم المادة 394 مكرر 02 في البند الأول منها مجموعة من الأفعال الخطرة التي لو تركت بدون تجريم لأدت إلى حدوث جرائم أخرى، هذه الأفعال تشمل كافة أشكال التعامل الواقعة على معطيات لاسيما المتعلقة بقطاع البنوك، والتي تسبق عملية استعمال هذه المعطيات في ارتكاب الجريمة، فالمعطيات قبل هذه المرحلة الأخيرة تمر بالعديد من المراحل حتى تصل إلى يد الجاني فيرتكب بها جريمته وهذه المراحل تبدأ من تصميم هذه المعطيات والبحث فيها وتجميعها وصولا إلى جعلها في متناول الغير وتحت تصرفه وذلك بتوفيرها أو نشرها أو الاتجار فيها[1].

ولا يشترط أن تقع هذه الأفعال مجتمعة لتقوم الجريمة، بل يكفي أن تقع إحداهما فقط، وهذه الأفعال هي التصميم والبحث والتجميع والتوفير (الوضع تحت التصرف أو العرض) والنشر والاتجار.

ب- التعامل في معطيات متحصلة من جريمة:

هي الصورة الثانية من جريمة التعامل في معطيات غير مشروعة، وتتحقق بواحد من أربعة أفعال هي حيازة معطيات متحصلة من جريمة (دخول أو بقاء غير مصرح بهما أو التلاعب بالمعطيات) أو إفشاء هذه المعطيات أو نشرها أو استعمالها، أي أنه يكفي تحقق واحد من هذه الأفعال فقط حتى تقوم الجريمة.

ثانيا- النتيجة الإجرامية:

جريمة التعامل في معطيات غير مشروعة هي من جرائم الخطر لا يتطلب لقيامها حدوث نتيجة معينة، فالمشرع جرم تلك الأفعال بوصفها أفعال خطرة يمكن أن تؤدي إلى ضرر فعلي.[2]

---

[1] ــ محمد خليفة، الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي في القانون الجزائري والمقارن، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص 159.

[2] ــ محمد خليفة، الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي في القانون الجزائري والمقارن، المرجع نفسه، ص 210.

جريمة التعامل في معطيات غير مشروعة جريمة عمدية، ويستفاد ذلك من عبارة المادة 394 مكرر 02 عمدا وعن طريق الغش".

ولدينا أن الجريمة في صورتها الأولى (التعامل في معطيات صالحة لارتكاب جريمة) تتطلب قصدا خاصا هو قصد الإعداد أو التمهيد لاستعمالها في ارتكاب جريمة.

أما الجريمة في صورتها الثانية (التعامل في معطيات متحصلة من جريمة) فلدينا أنه يكفي لقيامها توافر القصد الجنائي العام.[1]

[1] ــ عمر محمد أبو بكر بن يونس، الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت، د.ط، دار النهضة العربية، 2004 ،ص 192.

المبحث الثاني

الحماية القانونية المدنية للمواقع الالكترونية

يتأثر السلوك الانساني بالوسائل التكنولوجية المختلفة، ولقد أثرت التقنيات الحديثة بشكل كبير علي حياة الانسان وسلوكه وطريقة اتصاله بالأخرين، كما انها أسهمت بشكل كبير علي المجتمع ككل بحكم كونها تمثل مظهرا من مظاهر التغير المادي الذي يؤثر علي عملية التفاعل الفردي والجماعي داخل المحيط الاجتماعي.

ولقد أدي الاقبال الكبير والمتزايد علي المواقع الالكترونية إلي احداث تأثير علي القيم الاجتماعية التي تعتبر أحد المحددات الرئيسية الشخصية، من خلال التأثير علي السلوك، كما أنها تتصل بالعديد من جوانب السلوك الأخرى كالمواقف بالإضافة إلي أن القيم من أهم المؤثرات علي دوافع الأفراد و غرس القيم الاجتماعية، و كذا تعزيز روح التضامن المجتمعي و أشكالها الجديدة.

الجميع يأمل بأن لا أحد يستطيع الوصول أو اختراق محتويات مدوناتهم أو تثبيت برمجيات خبيثة وضارة على مواقعهم، حيث أن عدد الهجمات وتكرارها يعني وجود تهديد مستمر، فكلما كان الموقع الإلكتروني أكثر نجاحًا، كلما زاد الخطر بالضرورة.

يقصد بالحماية هنا الضمانات التي يمكن الركون إليها في مواجهة الخروقات التي يمكن أن تطال المواقع الالكترونية ، ويمكن تقسيم هذه الحماية الى الحماية المدنية (المطلب الأول) والحماية الجنائية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الحماية المدنية للمواقع الالكترونية.

لما كان الموقع الالكتروني يحتوي على معلومات تتضمن أسرار ومعلومات لا يسمح محررها أو لا يرتضي لأي كان الاطلاع عليها إلا بموافقته وهذا هو الحق في السرية الذي أصبح الحفاظ عليه من المسلمات البديهية التي طالما سعى إليها المستخدم وكذلك

الشركة مزودة الخدمة ، فالحفاظ على هذا الحق يعد من الأمور الهامة باعتباره جانباً من جوانب الحقوق الشخصية واحترام سرية المعلومات.

القاعدة الاساسية انه لا يجوز انتهاك سرية المعلومات او اختراقها وانتهاكها إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون لذا فان الاعتداء على سرية المعلومات ينشأ لصاحبها الحق في أن يطلب التعويض عما قد لحقه من ضرر مادي كان أم معنوي.

وعليه سيتم التطرق الي المسؤولية العقدية (الفرع الأول)، ثم الي المسؤولية التقصيرية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المسؤولية العقدية.

لقد عرف المشرع الجزائري في قواعده العامة العقد بأنه: " اتفاق يلزم بموجب به شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شئ ما"[1] أما المسؤولية العقدية هي جزاء عدم تنفيذ العقد الصحيح والواجب التنفيذ من قبل البنك وتقوم مسؤولية البنك العقدية متي وجد عقد بين البنك وعميله، حيث يشترط لقيام المسؤولية العقدية وجود عقد صحيح(أولا)، (ثانيا).

أولا: شروط قيام المسؤولية العقدية

1-وجود عقد صحيح.

من الضروري أن يكون العقد صحيحا بين المتعاقدين حتى تنتج آثاره القانونية، لأنه حسب القواعد العامة إذا كان العقد باطلا بطلانا مطلقا فإنه يعتبر في حكم العدم من يوم قيامه، والمسؤولية التي تنشأ عنه تكون تقصيرية مادام العقد قد اعتبر كأن لم يكن قد وجد.[2] وبناء على ذلك فإنه، أما إذا لم يحكم بإبطال العقد فهو عقد قائم وصحيح[3]، وبالتالي

---

[1] ــ المادة 54 من القانون رقم 10/05 المؤرخ في 20 يونيو 2005، يعدل ويتمم الأمر رقم 75 –58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975،المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، ج ر ع 44 ،الصادرة بتاريخ 26 يونيو 2005، ص 21.

[2] ــ شايب باشا كريمة، مسكر سهام ، المسؤولية المدنية للبنك في نطاق وظيفته الائتمانية، مجلة صوت القانون ، م 7، ع 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر، ماي 2020،ص 497.

[3] ــ علي علي سليمان، النظرية العامة للإلتزام، (مصادر الالتزام)، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ب.ن، 1990،ص 122.

كل إخلال من طرف المعتدي بالتزام معين يجعلها مسؤولية عقدية تجاهها وتعوضه نتيجة الضرر الذي لحقه.

وجود عقد صحيح توفرت فيه شروط الصحة و النفاد ، أما إذا كان العقد باطلا ووقع الضرر بأحد المتعاقدين بفعل المتعاقد الآخر فان المسؤولية تكون تقصيرية لانعدام العلاقة التعاقدية.[1]

2- أن يكون الضرر ناتجا من عدم تنفيذ الالتزامات التي رتبها هذا العقد.

من الضروري أن يكون العقد صحيحا بين المتعاقدين حتى تنتج آثاره القانونية، لأنه حسب القواعد العامة إذا كان العقد باطلا بطلانا مطلقا فإنه يعتبر في حكم العدم من يوم قيامه، والمسؤولية التي تنشأ عنه تكون تقصيرية مادام العقد قد اعتبر كأن لم يكن قد وجد.[2] وبناء على ذلك فإنه لا يحق الرجوع على البنك قصد مطالبته بالوفاء بمبلغ الشيك المعتمد زورا وتعويض الأضرار الناجمة عن ذلك، أما إذا لم يحكم بإبطال العقد فهو عقد قائم وصحيح[3]، وجود عقد صحيح توفرت فيه شروط الصحة والنفاد ، أما إذا كان العقد باطلا ووقع الضرر بأحد المتعاقدين بفعل المتعاقد الآخر فان المسؤولية تكون تقصيرية لانعدام العلاقة التعاقدية.[4]

يشترط القانون لقيام المسؤولية العقدية أن يكون الضرر الذي يلحق بالمتضرر عائداً إلى عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدي، ولا تقوم هذه المسؤولية إذا لم ينسب الضرر الواقع

---

[1] ــ مغلاوي محي الدين، المسؤولية المدنية والجزائية للبنك في القانون الجزائري، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي– أم بواقي – الجزائر، 2013 – 2014، ص 12.

[2] ــ شايب باشا كريمة، مسكر سهام ، المسؤولية المدنية للبنك في نطاق وظيفته الإئتمانية، مجلة صوت القانون ، م 7، ع 01، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر، ماي 2020،ص 497.

[3] ــ علي علي سليمان، النظرية العامة للإلتزام، (مصادر الإلتزام)، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ب.ن، 1990، ص 122.

[4] ــ مغلاوي محي الدين، المسؤولية المدنية والجزائية للبنك في القانون الجزائري، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي– أم بواقي – الجزائر، 2013 – 2014، ص 12.

إلى عدم تنفيذ المدين(البنك) لالتزاماته في العقد، فهذه حالة من حالات المسؤولية المدنية التقصيرية، وكذلك لو ظهر من الشيء الموهوب عيب، ترتب عليه ضرر للموهوب له، فإن مسؤولية الواهب تكون تقصيرية لا عقدية، فالأصل أن يشمل عدم التنفيذ أي التزام عقدي سواء كان التزاماً أصليا، أو التزاماً تبعياً[1]، مثل التزام الناقل سواء بسلامة وصول الركاب، فإن كان تحديد الالتزامات الأصلية سهلاً، فإنه من الصعب تحديد الالتزامات التبعية، حيث يصعب في بعض الأحيان معرفة ما إذا كان العقد قد أنشأ هذا الالتزام التبعي أم لا، ولا يمكن ذلك إلا بإدراك ماذا يتضمن العقد وما المقصد ادراكاً تاماً، وفي الغالب يتجه القضاء، وخاصة القضاء الذي اتجه إليه المتعاقدان الفرنسي إلى توسيع دائرة الالتزامات العقدية، بقصد التخفيف عن كاهل المتضرر فيما يتعلق بالإثبات؛ لأنه في الالتزامات الناشئة عن العقد والتي ترمي الى تحقيق نتيجة يكفي هنا أن يثبت الدائن في الالتزام عدم تحقيق هذه النتيجة، والإثبات بمعناه القانوني:" هو إقامة الدليل القانوني أمام القضاء، بالطرق التي حددها القانون، على وجود واقعة قانونية ترتبت آثاره.[2]

إن الغاية من تقرير المسؤولية العقدية هو دفع المتعاقد إلى الحرص على تنفيذ التزامه الناشئ عن العقد، وأن يحافظ على أداء الالتزامات المتفق عليها فيه لأن هذا هو موجب العقد ولا تتحقق القاعدة المرجوة منه إلا بتنفيذه على الوجه المتفق عليه.[3]

ثانيا: أثار قيام المسؤولية العقدية.

إذا توافرت أركان المسؤولية العقدية وفقا لما سبق بيانه، فإن المسؤول يلتزم بالتعويض عن كل الضرر المباشر الذي تسبب فيه بخطئه وهذا ما قصدته المادة 124 من القانون المدني الجزائري، إذن فالتعويض هو جزاء المسؤولية العقدية. غير أنه في أغلب الحالات

[1] ــ أنور سلطان، مصادر الالتزام في القانون المدني–(دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي)، د. ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2016،ص 330.

[2] ــ عبد القادر العرعاري، المرجع السابق، ص 51.

[3] ــ مغلاوي محي الدين، المرجع السابق، ص 12.

لا يقر المسؤول بالضرر الذي أحدثه فيضطر الشخص لرفع دعوى أمام القضاء مطالبا فيها الحكم له بالتعويض، فالتعويض إذن هو نتيجة طبيعية للمسؤولية العقدية.

1: دعوى المسؤولية العقدية.

نجد أن للدعوي العقدية عدة أطراف تتمثل في:

المدعي: وهو الشخص إلي وقع به ضرر و الذي يثبت له الحق في المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر(1) و ذلك باستعمال الدعوى غير مباشرة بشرط أن يكون الضرر الذي أصاب المدين ماديا، فإذا كان الضرر معنويا فلا يحق للدائن استعمال الدعوى غير مباشرة إلا إذا كان الضرر جسمانيا و ترتب عليه عجز المدين كليا أو جزئيا عن العمل، و لا يشترط أن من أصابه الضرر هو الذي يطالب بالتعويض، إذ أنه بإمكان رفع الدعوى من نائب المضرور "الولي أو الوصي أو القيم " إذا كان المضرور قاصرا أو مجنونا.[1]

أما بالنسبة للخلف العام للمضرور والخلف الخاص ففي حالة الضرر المادي يثبت لكل من الخلف العام و الخلف الخاص الحق في مطالبة المدعي عليه بالحق في التعويض و نلاحظ أن الوارث له دعويان في هذه الحالة الدعوى التي يرثها عن المضرور فيرفعها بوصفه خلفا عاما، و دعواه الشخصية عن الضرر الذي أصابه مباشرة و يرفعها بوصفه أصيلا.[2]

أما المدعى عليه فهو المسؤول وهو من ترفع عليه الدعوى.

---

[1]ـــ أنور سلطان، مصادر الالتزام ـــ في القانون المدني. (دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، ط 4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010،ص.ص.345-344

[2]ـــ سعدون العامري، تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية، منشورات مركز البحوث القانونية، بغداد 1981، ص 204.

أما سبب الدعوى وموضوعها. فسبب دعوى المسؤولية هو أخلال المسؤول بمصلحة مشروعة للمضرور وموضوعها هو طلب التعويض, والقاضي ال يجوز له ان يحكم بأكثر مما يطلب المضرور وان كان له ان يحكم باقل من ذلك[1].

أما تقادم دعوى المسؤولية. فنصت م 666 ق م ج " تسقط دعوى التعويض بانقضاء خمسة عشرة سنة من يوم وقوع الفعل الضار".

2: التعويـــــض.

اعطى المشرع سلطة تقديرية للقاضي في تقدير التعويض الذي يكون على حسب الظروف، فقد يكون التعويض عن طريق اعادة الحال الى ما كان عليه بناء على طلب المضرور على انه تكون اعادة الحال الى ما كانت عليه ممكنة.

وقد يكون التعويض نقدا يعطى دفعة واحدة او على اقساط, وقد يكون ايرادا مرتبا وفي هاتين الحالتين–حالة التعويض المقسط وحالة الإيراد– يجوز الزام المدين بالتعويض بان يقدم تأمينا .كما يجوز للقاضي ان يختار سبيلا اخر للتعويض م 662 ق م ج.[2]

الفرع الثاني: المسؤولية التقصيرية.

تنص المادة 124 ق.م.ج: " كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه ويسبب ضررا للغير يلزم م سببا في حدوثه بالتعويض"، واستنادا إلى نص المادة فقد حددت أركان المسؤولية عن الأفعال الشخصية المتمثلة في الخطأ والضرر والعالقة السببية وهذا ما سنعالجه.

[1]ـــ أنور سلطان، المرجع السابق، ص 345.

[2]ـــ سعدون العامري، المرجع السابق، ص 346.

أولا: شروط قيام المسؤولية التقصيرية:

1- ركن الخطأ.

يعرف الخطأ التقصيري بأنه انحراف السلوك واجب الإتباع، ويعد الخطأ العنصر الأكثر أصالة في مسؤولية البنك سواء كانت هذه المسؤولية عقدية أو.ويتصور أن تقوم مسؤولية البنك في حالة الإبلاغ عن العمليات المالية تقصيرية المشبوهة، إذ بالرجوع لنص المادة 24 من القانون رقم 05-01[1] المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال على أنه: يعفي الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للإخطار بالشبهة والذين تصرفوا بحسن نية من أية مسؤولية إدارية أو مدنية أو جزائية"، ومعناه في حالة أن البنك قام بالإخطار متعمدا وبسوء نية، هنا تقوم المسؤولية.

لم يحدد المشرع الجزائري تعريف الخطأ لما فيه من الدقة والصعوبة، ولكن الرأي الراجح فقها و أ ن قضا الخطأ "هو الانحراف عن سلوك الرجل المعتاد مع إدراك الشخص لذلك، وبعبارة أخرى هي الإخلال بالالتزام القانوني الذي يفرض على كل شخص عدم الإضرار بالغير وأن يراعي في سلوكه الحيطة والتبصر حتى لا يضر بغيره، وهذا الالتزام هو التزام ببذل عناية وليس بتحقيق نتيجة وبالتالي إذا انحرف عن هذا السلوك أعتبر مخطئا واستلزم ذلك قيام مسؤوليته[2].

ويتحقق فعل التعدي بقيام المتسبب في الضرر بفعل منعه القانون أو امتناعه عن فعل أوجبه القانون أو الإهمال وعدم الحيطة، وينبغي الإشارة إلى أن المعيار في تقدير جسامة الخطأ هو معيار الرجل العادي الحريص على مصلحة أولاده.

والخلاصة أن الخطأ التقصيري هو انحراف في السلوك لا يأتيه الرجل العادي إذا وجد في الظروف الخارجية التي أحاطت بمن أحدث الضرر.[3]

---

[1] ــ القانون رقم 05-01 المؤرخ في 2005/02/06 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال.

[2] ــ سمير عبد السيد تناغو، مصادر الإلتزام، د. ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005 ، ص 215.

[3] ــ محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري، ط 2، ج 2 ، دار الهدى، الجزائر، 2004 ،ص 31.

يجب أن يكون المخطئ مدركا لأعمال التعدي التي قام بها سواء بقصد أو وقعت منه بغير قصد.

2- ركن الضرر.

إذا لم يكن ثمة ضرر محقق فلا مسؤولية، ويقع إثبات الضرر على عاتق الدائن، فالضرر هو الذي يقدر التعويض بمقداره عادة في المسؤولية التقصيرية، أما في المسؤولية العقدية فهناك من يرى[1] أن مجرد إخلال المدين بالتزامه يرتب التعويض دون البحث عما إذا كان هذا الإخلال قد يسبب لدائن ضررا غير أن الإخلال بالالتزام لابد أن يترتب عليه ضرر ولو معنوي للدائن، وإذن لابد من ثبوت ضرر في المسؤوليتين حتى يستحق التعويض[2]. إن الشرط الأساسي لإقامة المسؤولية أن يكون الضرر أكيدا ومحقق الوقوع.[3] كما قد يسأل البنك مسؤولية التابع عن أعمال تابعيه وهذا بسبب خطأ ارتكبه موظفيه[4]، فطبقا للقواعد العامة فالمادة 136 من القانون المدني، إذن فالبنك يسأل فقط عن التعويض عن الأضرار التي توقعها أو بإمكانها توقعها عند التعاقد، حيث يحتسب الضرر بتاريخ صدور الحكم مما يحقق تعويضا عادلا للزبون ولا تخرق توقعات البنك بجهة الضرر[5]، أو أن يسدي المصرف لعميله بمعلومات مغلوطة أو امتنع عن تقديمها كأن ينصح البنك لعميله بالاستفادة من تسهيلات بالعملة الوطنية لتنفيذ مشروع محدد، رغم توفر معطيات بانخفاض قيمة العملة في المستقبل القريب وارتفاع معدلات الفوائد.[6]

---

[1] ــ عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص 1223.

[2] ــ محفوظ لعشب، المرجع السابق، ص 112.

[3] ــ سمير عبد السيد تناغو، المرجع السابق، ص 216.

[4] ــ محفوظ لعشب، المرجع السابق، ص 112.

[5] ــ لبنى عمر مسقاوي، المسؤولية المصرفية في الاعتماد المالي، ط1 ،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006 ، ص 283 .

[6] ــ سمير عبد السيد تناغو، المرجع السابق، ص 217.

فالضرر المادي هو الأذى الذي يلحق بالشخص المضرور في جسمه أو في ماله ويشترط فيه شرطان: أن يخل بحق مالي للمضرور وأن يكون محققا.

الضرر المادي هو الضرر الذي يمس بمصالح مالية تدخل في الذمة المالية للمتضرر فينقص منها أو يعدمها، "والمساس بقيمة مالية للمضرور قد يأتي من المساس بسلامة جسمه فأي اعتداء على حياة شخص أو إصابته بجروح تترتب عليه خسارة مالية لهذا الشخص ويتمثل ذلك إما في نفقات العلاج أو إضعاف القدرة على الكسب أو انعدام هذه القدرة أصلا".[1]

حتى يتحقق ركن الضرر ويكتمل معناه فلابد أن يتحقق الضرر فعلا، أو أنه يكون محقق الوقوع في المستقبل، أ ما إذا كان الضرر مستقبلا غير محقق الوقوع وهو الضرر المحتمل فلا تعويض عليه إلا إذا تحقق فعلا.[2]

3- ركن العلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

يجب أن تتوفر بين الفعل الضار والضرر علاقة سببية أي يكون الضرر ترتب كنتيجة مباشرة للفعل الضار، وقد يكون هناك خطأ وضرر لا توجب رابطة سببية بينهما[3] ، طبق لنص المادة 124 من القانون المدني، وإن ثبوت المسؤولية المصرفية سواء كانت عقدية أو تقصيرية نتيجة خطأ البنك لا يتحقق بمجرد ثبوت الضرر اللاحق به، إذن الأصل أن مسؤولية البنك تقوم على أساس الخطأ والضرر معا، وليس على أساس الضرر فقط، وذلك طبقا للقواعد العامة للمسؤولية المدنية[4].

علاقة السببية" " هي علاقة مباشرة تقوم بين الخطأ الذي ارتكبه المسؤول والضرر الذي لحق المضرور، فلا يكفي لقيام المسؤولية تحقيق الخطأ والضرر بل يجب أن تربط بينهم

---

[1] ــ سمير عبد السيد تناغو، المرجع نفسه، ص 246.

[2] ــ ــ لبنى عمر مسقاوي، المرجع السابق، ص 284.

[3] ــ لبنى عمر مسقاوي، المرجع سابق، ص 285.

[4] ــ عز الدين الدناصوري ،عبد الحميد الشواربي، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه و القضاء، ط1 ، د. د .ن، د.ب.ن،2000 ،ص 1685.

صلة مباشرة أي الخطأ هو الذي سبب الضرر فتتشكل لنا علاقة ثلاثية فعل فاعل ونتيجة".[1]

وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر تعتبر الركن الثالث لقيام المسؤولية، وهي ركن مستقل عن ركن الخطأ، فقد توجد السببية ولا يوجد خطأ، كما إذا ترتب ضرر عن فعل أحدثه شخص ولكن فعله لا يعتبر خطأ وتتحقق مسؤوليته على أساس تحمل التبعة، فالسببية موجودة لكن الخطأ غير موجود، وقد يوجد الخطأ ولا توجد السببية ويسوق أحد الفقهاء لذلك مثلا: وضع شخص لآخر سما، وقبل أن يسري السم في جسمه أتى شخص ثالث فقتله بمسدس، فهنا الخطأ هو دس السم، والضرر هو موت المصاب، ولكن لا سببية بينهما إذ الموت سببه إطلاق المسدس لا دس السم، فوجد الخطأ ولم توجد السببية".[2]

وقد عبر المشرع الجزائري عن ركن السببية في المادة 124 من القانون المدني بكلمة " يسبب" فنصت المادة:" كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه، ويسبب ضررا للغير، يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض ".

لذا يجب على المضرور أن يثبت وجود السببية بين الخطأ الذي أحدثه المسؤول، وبين الضرر الذي أصابه حتى يستحق التعويض فإذا لم ينشأ عن خطأ المسؤول ضرر فلا يعقل أن يطالب المضرور بالتعويض عن ضرر يسببه الغير والمدعى عليه إذا أراد دفع المسؤولية يجب أن ينفي علاقة السببية، وذلك بإثبات السبب الأجنبي لا ذي لا يدله فيه.[3]

على المدعي العميل أن يثبت علاقة السببية بين الخطأ والضرر، وذلك بالإضافة إلى الخطأ وتحقق الضرر.

---

[1] ــ عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص 1225.

[2] ــ عز الدين الدناصوري ،عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص 1686.

[3] ــ محمد صبري السعدي، المرجع السابق، ص 31.

ثانيا: أثار قيام المسؤولية العقدية.

إن الضرر هو السبب في الدعوى في المسؤولية التقصيرية والمصلحة هي أساسها، فحيث لا يوجد ضرر لا توجد مصلحة وحيث لا توجد مصلحة فلا مسوغ لرفع الدعوى قانونا.

فإذا اتفق المسؤول عن الضرر، والمضرور المصاب، على طريقة التعويض وعلى تقديره بالنصائح على التعويض انتهى الأمر ولم يعد ثمت محل للمطالبة القضائية أما إذا لم يتفقا، وهذا هو الغالب من الأحوال في الحياة العملية، التجأ المضرور إلى القضاء طالبا التعويض عن الضرر الذي أصابه ومن هنا فإن دعوى التعويض هي الوسيلة القضائية التي يستطيع المضرور عن طريقها الحصول من المسؤول على تعويض الضرر الذي أصابه. بتعويض ما أصابه من ضرر شخصي عن طريق القضاء.[1]

وتتضمن دعوى المسؤولية التقصيرية الأمور التالية[2]:

-أطراف الدعوى، المدعى والمدعي عليه.

-موضوع الدعوى وسببها.

_عبء الإثبات.

-المحكمة المختصة.

_طبيعة الحكم الصادر في دعوى التعويض وطرق الطعن فيه.

_تقادم الدعوى.

_علاقة المسؤولية التقصيرية بالمسؤولية العقدية.

_علاقة المسؤولية التقصيرية بالمسؤولية الجنائية.

---

[1]ـــ محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني،(مصادر، الواقعة القانونية)، ج 2، ط 2 دار الهدى للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 123.

[2]ـــ علي فيلالي، الالتزامات، العمل المستحق للتعويض، ج 2 د.ط، ، دار موفم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص 10.

المطلب الثاني

الآثار الجزائية عن الجرائم الالكترونية.

بعد التطرق إلي الاجراءات المعاينة لمواجهة الجريمة المعلوماتية(الفرع الأول)، ثم نتطرق بعد ذلك إلي العقوبات المطبقة المستحدثة لمكافحة الجريمة المعلوماتية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاجراءات المعاينة للجرائم المعلوماتية.

تتمثل الإجراءات المعاينة كما عددناها سابقا في تلقي البلاغات والشكاوي(أولا) والمعاينة الالكترونية (ثانيا) ثم التفتيش والضبط الالكتروني(ثالثا).

أولا: تلقي البلاغات والشكاوي.

بالرغم من التطور الكبير الذي أحدثته الثورة التكنولوجية والتطور الرقمي إلى أنه رافقها البعض من التداعيات والسلبيات وخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي وأنشطتها التي تكون في بعضها تقع تحت مسمى الأفعال الجرمية، فسهولة الوصول إلى الانترنت والانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية و الهواتف الذكية أدى كل ذلك إلى استغلال ضعاف النفوس تلك الوسائل وإساءة التصرف بها وذلك خارج الاستخدام المناسب بها وقيامهم بجرائم الكترونية من خلالها والتي تؤدي إلى الإساءة للمواطن الجزائري.

لذلك قام المشرع الجزائري بوضع قانون مكافحة الجرائم الالكترونية وآلية العمل به لوضع حد لتلك الجرائم المنتشرة في المجتمع الجزائري بواسطة وحدة متخصصة في ملاحقة مثل هذه الجرائم وهي ادارة وحدة مكافحة الجرائم الالكترونية والتي تختص بمعالجة جميع أشكال الجرائم الالكترونية في الجزائر وفق آلية معينة[1].

[1] ــ أنور الحربي نثرنوبيل، المرجع السابق، ص 41.

تقدم وحدة مكافحة الجريمة الالكترونية في الجزائر جهداً كبيراً للتوعية المجتمعية على مخاطر هذه الجرائم سواء على المواطنين أو على المجتمع، كما تعمل بالمشاركة مع الشركات والمؤسسات الدولية والمحلية بالإضافة أيضا إلى المؤسسات الخاصة والمصرفية والمالية وشركات الاتصالات ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الهدف الرئيسي لها وهو مكافحة الجرائم الالكترونية.

إن وحدة مكافحة الجرائم الالكترونية في الأردن من الوحدات المميزة والمتدربة على التعامل مع كافة الجرائم الالكترونية بشكل عام، حيث لها خبرة تقنية طويلة في التعامل ومعالجة القضايا الالكترونية في الأردن، والسيطرة عليها، فهي تعالج قضايا الابتزاز الالكتروني وقضايا النصب والاحتيال والسب والتشهير والقضايا التي تتعلق بتقنية المعلومات وأي قضية الكترونية أخرى[1].

حيث ان هناك شرطة الكترونية تابعة لوحدة مكافحة الجرائم الالكترونية في الأردن تعمل على التعامل مع الإبلاغ والشكوى المقدمة من المواطنين الأردنيين بكل سرية مع عدم الإفصاح عن هوية المشتكي، فعلى سبيل المثل تقوم بتتبع الرسائل التي تصل إلى هاتف الضحية من المبتزين في جرائم ابتزاز الكتروني حتى يتمكنوا من تحديد هوية المبتز ومتابعته إلى حين القبض عليه وتسليمه للعدالة.

ثانيا: المعاينة الالكترونية.

هي المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة، الوعاء الأساسي الذي يحتوي على اخطر الأدلة الجنائية التي يخلفها الجاني وراءه في اعقاب اقترافه الجريمة، وفي لحظة يكون فيها اضطرابه العصبي والذهني قد بلغ قمة الانفعال بصورة لا تتيح المراجعة الدقيقة لأعماله وإزالة الاثار التي يخلفها في مكان الحادث (مجرم مهما كانت دقته سوف يترك وراءه ما قد يشير الى شخصيته[2] ولذلك كان من الواجب على ضباط الشرطة القضائية الانتقال الى

[1] ــ نايري عائشة، المرجع السابق، ص 33.

[2] ــ نبيه صالح ،الوسيط في شرح مبادئ الاجراءات الجزائية. د ط. منشاة المعارف القانونية للنشر، عمان، ص 30.

ذلك المكان لمعاينة واثبات الاثار المادية للجريمة والمحافظة عليها واثبات حالة الاماكن والاشخاص وكل ما يفيد في كشف الحقيقة، وكذا اخطار النيابة فورا بانتقاله، لكي تنتقل بدورها الى محل الجريمة في حالة الجناية الملتبس بها[1]. ويقصد بالمعاينة رؤية بالعين لمكان او شخص او شيء لإثبات حالته وضبط كل ما يلزم لكشف الحقيقة، وهي تقتضي في ذلك سرعة الانتقال الى محل تلك الواقعة حيث يقوم ضابط الشرطة القضائية بجمع الدلائل والقرائن التي يستدل بها عن الجريمة والتثبيت المباشر لحالة الأشخاص و الاشياء والأماكن ذات الصلة بالحادث، وهي المرحلة الأولى للاستدلال حول ملابسات اية جريمة ونظرا لاختلاف الجريمة المعلوماتية كثيرا عن الجرائم التقليدية نظرا لكون مسرحها الاجرامي قد يتعدى حدود الدولة فان المعاينة التقنية تتم بإتباع مجموعة من الإجراءات الخاصة التي 2سنوردها فيما بعد.[2]

وتظهر أهمية المعاينة في انها تنقل لجهات التحقيق والمحاكمة صورة مجملة لموقع الجريمة بكل ما يحتويه هذا الموقع من تفصيلات سواء تعلقت هذه التفصيلات بمكانه او وصفه من الداخل او الاثار الموجودة به، والتي تنقلها بالجريمة و اجمالا كل ما يمكن جهات الشرطة والقضاء من وضع تصور لكيفية وقوع الجريمة واستخلاص بعض الأدلة من المادة التي تم جمعها.[3]

وحتى تحقق المعاينة ثمارها وتفي بأغراضها المشهودة، نجد ان بعض التشريعات قد قررت جزاءات جنائية على كل من يقوم بإجراء أي تغيير على حالة الأماكن التي فيها الجريمة او ينزع أي شيء منها او يحدث تعديلا في مكان وقوع الجريمة قبل قيام سلطة التحقيق او الاستدلالات بإجراء المعاينة الأولى أيا كان مرتكبه.[4]

---

[1] ــ –أنظر المادة 31 قانون إ.ج المصري" ..... الانتقال فور الى مكان الجريمة....."

[2] ــ عبد العال الديري ومحمد صادق اسماعيل، .الجرائم الالكترونية. ط .01 ،المركز القومي للإصدارات القانونية،:القاهرة، 2012، ص 264.

[3] ــ نبيه صالح ،.الوسيط في شرح مبادئ الاجراءات الجزائية، ص 31.

[4] ــ عبد العال الديري ومحمد صادق اسماعيل، المرجع السابق، ص 265.

إذا كانت المعاينة في الجرائم التقليدية تتم في مسرح الجريمة العادي فان الجريمة المعلوماتية تتم المعاينة فيها على مستويين:

1-المسرح التقليدي:

المسرح التقليدي هو المسرح الذي يقع عادة خارج بيئة الحاسوب ويتكون من المكونات المادية للمكان الذي وقعت فيه الجريمة وهو قريب من مسرح الجريمة التقليدية، ومن امثلة هذه الجرائم تلك الواقعة على اشرطة الحاسب d.f والكابلات الخاصة به وشاشة العرض الملحق به ومفاتيح التشغيل والأقراص وغيرها من مكونات الحاسب الالي ذات الطابع المادي المحسوس.[1]

وليس هناك صعوبة مادية لتقرير صلاحية مسرح الجريمة الذي يضم هذه المكونات لمعاينته من قبل ضباط الشرطة القضائية والتحفظ على الأشياء التي تعد ادلة مادية على ارتكاب الجريمة ونسبها الى شخص معين، وكذلك وضع الاختام في الأماكن التي تمت المعاينة فيها، وضبط كل الأدوات والوسائل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة مع وجوب 2 اخطار النيابة العامة بذلك.

وفي هذه الحالة تتميز المعاينة بالسهولة. باعتبار انها تتم على عناصر ملموسة كانت محلا للجريمة او تخلفت عنها.

2- **المسرح الافتراضي:** و المسرح الافتراضي يقع عادة داخل البيئة الالكترونية ويتكون من البيانات الرقمية التي تتواجد داخل الحاسوب في ذاكرة الأقراص الصلبة الموجودة بداخله وفي مقدمة هذه الجرائم الواقعة على برامج الحاسب الالي او بياناته او تتم بواسطتها، وكذلك الجرائم التي تتم بطريق الانترنت ومنها جرائم التزوير المعلوماتي والتخريب.[2]

---

[1] ــ المادة 03/42 من قانون رقم 86 -05 ، المؤرخ في 04 مارس 1986 ،جريدة رسمية عدد 10 ،مؤرخ في 05 مارس 1986 ، يعدل ويتمم الأمر رقم 66 -155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

[2] ــ عبد العال الديري و محمد صادق اسماعيل، المرجع نفسه، ص 266.

وتتميز المعاينة في العالم الافتراضي بالصعوبة تتمثل في:

_ ندرة الاثار المادية التي تتخلف عن الجرائم التي تقع على أدوات المعلومات.

_ الاعداد الهائلة من الأشخاص الذين يترددون على مسرح الجريمة خلال المدة زمنية[1]

وحتى يمكن لضابط الشرطة القضائية القيام بالمعاينة في العالم الافتراضي لابد عليه ان ينتقل. الى العالم الافتراضي لمعاينة من مكتبه أو اللجوء الى مقهى الانترنت او الى الخبراء وغيرها من الأماكن التي تساعده في اظهار الحقيقة.

وللمعاينة في جرائم الانترنت والحاسوب (المعلوماتية) اشكال مختلفة تختلف بحسب نوعية الجريمة المرتكبة على ان هناك طرقا عامة تتوافق مع طبيعة الاتصال بالانترنت او الوسيلة التي تستخدم مثلا: وسيلة تصوير شاشة الحاسوب écran'd captures de impressionوالتي تكون بواسطة الة تصوير تقليدية او عن طريق استخدام برمجة حاسوب متخصصة في اخذ صورة لما يظهر على الشاشة وهذا ما يصطلح عليه تجميد مخرجات الشاشة frozen 1 وغيرها.[2]

لابد على الضابط الشرطة القضائية اتباع بعض القواعد و الارشادات الفنية عند معاينة مسرح الجريمة المعلوماتية، تتمثل هذه الإجراءات[3] في:

-عند العثور على حاسبات الية او أجهزة أخرى داخل مسرح الجريمة يجب عدم العبث بها، تدوين الحالة التي هي عليها إذا كانت منطفئة او في حالة تشغيل موصولة بالكهرباء أو بجهاز لاحق اخر، كما ينبغي ترقيم لواحقها بشكل متسلسل.

---

[1] ــ نظرا لكون الجريمة المعلوماتية صعبة الاثبات واكتشاف من قام بها خاصة في مقاهي الانترنت لتوافد عدد كبير جدا من الأشخاص على مسرح الجريمة .

[2] ــ النقيب: زيدان نبيل و دواقي يزيد، .مذكرة تخرج لنيل شهادة القيادة و الاركان الدفعة 18 تحت عنوان الجريمة المعلوماتية و دور الدرك الوطني 2014 -2015 . ص .48.

[3] ــ محمد امين احمد الشوابكة، جرائم الحاسوب والانترنت. ط 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، 2004، ص122.

-يجب تحرير الأوراق المطبوعة على الحاسب الالي والتي عثر عليها في مسرح الجريمة ووضعها في أكياس حسب حالتها، ويمكن إعادة الطباعة إذا كان الجهاز في حالة تشغيل وتحرير الأوراق التي تمت طباعتها. بالإضافة الى تفقد الجهاز وتسجيل ما إذا كانت هناك برامج تم استخدامها لحظة دخول مسرح الجريمة.[1]

-عند العثور على دعائم التخزين (أسطوانات، أقراص، حوامل مغناطيسية) يجب ترقيمها 1وتسجيل الحالة التي هي عليها والمكان الذي وجدت فيها (داخل الحاسب الالي او خارجه).

-عند الانتهاء من الترقيم يجب تصوير ودمج الأجهزة وملحقاتها في الحالة التي هي عليها.

-يجب تحرير جميع العينات التي عثر عليها من أجهزة ودعائم داخل أكياس خاصة (بلاستيكية أو ورقية) كما ينبغي حمايتها من الكسر وتأثير العوامل الجوية وابعادها عن أي مجال مغناطيسي لتفادي فقدان المعلومات وإرسالها الى المخبر لإجراء الخبرة.

ثالثا: التفتيش الالكتروني.

وردت تعاريف متعددة للتفتيش منها أنه "إجراء من إجراءات التحقيق التي تهدف إلى البحث عن أدلة مادية لجناية أو جنحة تحقق وقوعها في محل يتمتع بحرمة المسكن أو الشخص وذلك من أجل إثبات ارتكابها أو نسبتها إلى المتهم وفقا للإجراءات القانونية المقررة".[2]

كما عرف التفتيش أيضا على أنه "البحث في مستودع سر المتهم عن أشياء تفيد في كشف الحقيقة ونسبتها إليه أو الاطلاع على محل منحه القانون حماية خاصة باعتباره مستودع سر صاحبه ويستوي في ذلك أن يكون المحل مسكنا أو ما في حكمه أو أن يكون شخصا".

[1] ــ النقيب: زيدان نبيل و دواقي يزيد، المرجع السابق، ص 48.

[2] ــ محمد هماج مرهج الهيتي، جرائم الحاسوب ط.1، دار المناهج للنشر والتوزيع، .الاسكندرية، 2012، ص 22.

الفرع الثاني: العقوبات المطبقة لمكافحة الجريمة المعلوماتية.

سارع المشرع الجزائري بتعديل قانون الإجراءات الجزائية تماشيا مع التطور المعلوماتي الذي لحق بالجريمة، محاولة منه الحد من انتشارها، وذلك في إطار المكافحة الإجرائية لهذا النوع من الإجرام، حيث أنه بتعديلي 09/01 و 14/04 وضع قواعد وأحكام خاصة لسلطة المتابعة والاختصاص، الغرض منها هو مواجهتها.[1]

أولا: العقوبات المطبقة على الشخص الطبيعي

1- العقوبات الأصلية

من خلال استقراء النصوص المتعلقة بالجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية يتبين لنا وجود تدرج داخل النظام العقابي، يحدد الخطورة الإجرامية التي قدرها المشرع لهذه التصرفات، إذ نجد سلم الخطورة يتضمن ثلاث درجات جريمة الدخول أو البقاء بالغش في الدرجة الأولى ، الدرجة الثانية هي جريمة الدخول والبقاء المشددة، أما الدرجة الثالثة فهي الجريمة الخاصة بالمساس العمدي بالمعطيات.

أ- **الدخول والبقاء بالغش (الجريمة البسيطة):** العقوبة المقررة هي 3 أشهر إلى سنة و 50000 دج إلى 100000 دج غرامة المادة 394 مكرر).

ب- الدخول والبقاء بالغش (الجريمة المشددة): تضاعف العقوبة إذا ترتب عن هذه الأفعال حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة، وتكون العقوبة الحبس من 6 أشهر إلى سنتين وغرامة من 50000 دج إلى 150000 دج، إذا ترتب عن الدخول أو البقاء غير المشروع تخريب لنظام اشتغال المنظومة المادة 394 مكرر /02-03).

ج - الاعتداء العمدي على المعطيات: طبقا لنص المادة 394 مكرر 2 فالعقوبة المقررة للاعتداء العمدي على المعطيات الموجودة داخل النظام هي الحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات وغرامة من 500000 دج إلى 2000000 دج. أما العقوبة المقررة لاستخدام المعطيات في ارتكاب الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية وكذا حيازة أو إفشاء

[1] ــ زيبحة زيدان، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي، د. ط، دار الهدى الجزائر، 2011،ص 155.

أو نشر أو استعمال المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية، العقوبة المقررة هي الحبس من شهرين إلى 3 سنوات وغرامة من 1000000 دج إلى 5000000 دج، بالإضافة إلى تشديد العقوبة في الحالات التالية:

– نصت المادة 1394 مكرر 2–3 على ظرف تشدد به عقوبة جريمة الدخول والبقاء غير المشروع داخل النظام، عندما ينتج عن الدخول والبقاء إما حذف أو تغيير المعطيات التي يحتويها النظام وإما تخريب نظام الاشتغال.

– نصت المادة 394 مكرر 3 على أن تضاعف العقوبات للجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية وذلك إذا استهدفت الجريمة الدفاع الوطني والهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام. د– استعمال تكنولوجيا الاعلام لارتكاب أفعال الارهابية نصت المادة 87 مكرر 11 استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال بغرض ارتكاب أفعال إرهابية أو تدبيرها أو الاعداد لها أو المشاركة فيها أو التدريب على ارتكابها أو لتلقي التدريب عليها، حيث اعتبرها جناية يعاقب عليها بالسجن من 05 إلى 10 سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 د.ج.[1]

هـــ – عدم الامتثال مقدمو الخدمات لإعذارات الموجهة لهم حيث تضمنت هذه المادة 394 مكرر 8 صور الأفعال التي يعاقب عليها القانون مقدم خدمات الانترنت[2] عند رفضه لإعذارات الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال أو صدور اوامر وأحكام قضائية، مما يترتب معاقبتهم بالحبس من سنة إلى 3 سنوات وبغرامة 2.000.000 إلى د.ج او أو بإحدى هاتين العقوبتين عندما لا يقوم بـــ

– التدخل الفوري لسحب أو تخزين المحتويات التي يتيح الاطلاع عليها أو جعل الدخول إليها غير ممكن عندما تتضمن محتويات تشكل جرائم منصوص عليها قانونا.

---

[1] المادة 87 مكرر 11 من القانون 16-02-2 المتضمن تعديل قانون العقوبات

[2] جاء تحت مصطلح مقدمو الخدمات ضمن المادة 02 من قانون 09–04 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها

– أي كيان عام أو خاص يقدم لمستعملي خدماته القدرة على الاتصال بواسطة منظومة معلوماتية و/أو نظام للاتصالات،

– وأي كيان آخر يقوم بمعالجة أو تخزين معطيات معلوماتية لفائدة خدمة الاتصال المذكورة أو لمستعمليها.

– بوضع ترتيبات تقنية تسمح بسحب أو تخزين المحتويات التي تتعلق بالجرائم المنصوص عليها في الفقرة1 من هذه المادة أو لجعل الدخول إليها غير ممكن.

2– العقوبة التكميلية

نصت المادة 394 مكرر 3 ق.ع.ج على العقوبات التكميلية والمتمثلة في:

أ– **المصادرة:** وهي عقوبة تكميلية تشمل الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة في ارتكاب جريمة من الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية، مع مراعاة حقوق الغير حسن النية.

ب– **إغلاق المواقع:** والأمر يتعلق بالمواقع (Les sites) التي تكون محلا لجريمة من الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية.

ج– **إغلاق المحل أو مكان الاستغلال:** إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكها مثل إغلاق المقهى الالكتروني الذي ترتكب منه مثل هذه الجرائم شرط توافر عناصر العلم لدى مالكها.

ثانيا: العقوبات المطبقة على الشخص المعنوي

إن المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي لا تستبعد المسؤولية الجزائية للأشخاص الطبيعيين بصفتهم فاعلين أو شركاء أو متدخلين في نفس الجريمة، كما تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد أقر في التعديل الأخير لقانون العقوبات المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي وذلك في نص المادة 18 مكرر من القانون /04/15 الذي ينص على أن: "العقوبات المطبقة على الشخص المعنوي في مواد الجنايات والجنح" هي:

1– العقوبة الاصلية

الغرامة التي تساوي من 1 إلى 5 مرات الحد الأقصى للغرامة المقدرة للشخص الطبيعي في القانون الذي يعاقب على الجريمة (394) مكرر (4).

2– العقوبة التكميلية

واحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:

حل الشخص المعنوي أو غلق المؤسسة أو فرع من فروعها لمدة لا تتجاوز 5 سنوات، الإقصاء من الصفقات العمومية لمدة لا تتجاوز 5 سنوات المنع من مزاولة نشاط أو

عدة أنشطة مهنية أو اجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر نهائيا أو لمدة لا تتجاوز 5 سنوات، مصادرة الشيء الذي استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو نشر أو تعليق حكم الإدانة، الوضع تحت الحراسة القضائية لمدة لا تتجاوز 5 سنوات ، وتنصب الحراسة على ممارسة النشاط الذي أدى إلى الجريمة أو الذي ارتكبت الجريمة بمناسبته".[1]

نشير بالذكر أن المشرع الجزائري لم يغفل عن معاقبة الاشتراك[2] حيث تنص المادة 394 مكرر 5 من قانون العقوبات :" كل من شارك في مجموعة أو في اتفاق تألف بغرض الإعـــداد لجريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم وكان هذا التحضير مجسدا بفعل أو بعدة أفعال مادية يعاقب بالعقوبات المقررة بالجريمة ذاتها"، أما عقوبة الشروع في الجريمة نصت عليه المادة 11 من اتفاقية بودابست وتبناه المشرع الجزائري[3] في المادة 394 مكرر 7 من قانون العقوبات، فالجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية لها وصف جنحي ولا عقاب على الشروع في الجنح إلا بنص، كما نصت المادة 394 مكرر 7 ق.ع "يعاقب على الشروع في ارتكاب الجنح المنصوص عليها في هذا القسم بالعقوبات المقررة للجنحة ذاتها"، يبدو من خلال هذا النص رغبة المشرع في توسيع نطاق العقوبة لتشمل أكبر قدر من الأفعال الماسة بالأنظمة المعلوماتية، إذ جعل الشروع في إحدى الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية معاقب بنفس عقوبة الجريمة التامة ومن خلال استقراء نص المادة نستنتج أن الجنحة الواردة بنص المادة 394 مكرر 5 من قانون العقوبات مشمولة بهذا النص، أي أن المشرع الجزائري بهذا المنطق يكون قد تبنى فكرة الشروع في الاتفاق الجنائي".[4]

---

[1] المادة 18 مكرر من قانون 04-15- المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

[2] هيام ،حاجب ، الجريمة المعلوماتية، مذكرة التخرج لإجازة مدرسة القضاء، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، ص 51

[3] تبنى المشرع الجزائري بعض الأفكار التي طرحتها الاتفاقية، رغم أن الجزائر لم توقع عليها وليست طرفا في هذه الاتفاقية الدولية انظر الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني السنة الثالثة رقم 122، الجزائر، 06 يوليو 2009، ص 21

[4] عطاء الله فشار، مواجهة الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري، الملتقى المغاربي حول القانون والمعلوماتية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، اكتوبر 2009، ص 35

الخاتمة

الخاتمة.

وختاما لموضوعنا فإن مواقع التواصل الاجتماعي لها انعكاسات ايجابية واخرى سلبية ،ويرجع ذلك لطبيعة استحدام الفرد لهذه المواقع، ولكن في حالة تجاوز الافراد للحدود المسموحة بإستخدامها وضع نظام حمائي لعدم تجاوزها واستعمالها غير المشروع.

ويتمثل هذا النظام الحمائي في مجموعة من الاليات، وهي الاليات الجزائية و الاليات القانونية المدنية للمواقع الإلكترونية ،ولكن هذه الاليات غير كافية وتعد ناقصة لحماية هذه المواقع الالكترونية .

ومن خلال هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج.

_ إن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يشير إلى أن ارتفاع استخدام الانترنت يضعف الروابط الاجتماعية ولعل ما يفسر ذلك أن استخدام شبكات التواصل لفترة طويلة يؤدي إلى تعلق الفرد وانشغاله بتلك المواقع فتصبح مسيطرة علي عقله ووجدانه ومشاعره فيتجنب الآخرين بشكل اكبر حتى يختلي بفعل ما يحب وما يريد مما يجعله أكثر حساسية في علاقته بالآخرين ويصبح أكثر انطوائية ولا يرغب في المشاركة الاجتماعية ولا يرغب في عقد علاقات مع الآخرين كي لا يشغله ذلك عن متابعة مواقع التواصل الاجتماعي وهذا يعيق تكييفه الاجتماعي.

_ مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في إقامة علاقات اجتماعية للاعتراف بحقيقة القيم الايجابية التي يؤمن بها المجتمع، و التي تنقل من جيل لأخر كما يرسم صورة فعالة للمساهمة في تشكيل و تفعيل ثقافة الأعمال الخيرية بين مختلف فئات المجتمع.

_ مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في صنع السلوك المتحضر للمجتمع، و بذلك تحسن نوعية الحياة الاجتماعية و يرسخ معالم التعاون الاجتماعي بين مختلف المجتمعات.

التوصيات.

_تعزيز دور الأسرة والمدرسة في تأصيل القيم الحميدة داخل الشباب والأطفال ومحاولة إدخال الأنشطة المختلفة على المناهج الدراسية لشغل فكر الشباب وصرف تفكيرهم عما يؤذيهم ويضرهم من وسائل التواصل الاجتماعي وخطرها.

_ إشغال وقت الفراغ الخاص بالشباب بتنمية مواهبهم وممارستهم للرياضة وهذا دور الأسرة التي يجب أن تتابع أطفالها وشبابها ومعرفة ما يتميزون به ويبرعون فيه ومحاولة تقوية هذه النقاط لديهم.

_ توعية الأسرة إعلاميا بمدى خطورة استخدام وسائل الاتصال الحديثة بشكل متواصل وآثاره السلبية التي قد تؤدي إلى تدمير الأسرة.

_ تعزيز القيم الإيجابية التي تحملها وسائل الاتصال الحديثة والانتفاع بما تقدمه من أشياء إيجابية مثل الثقافة ونقل المعلومات المفيدة والبرامج الجيدة وتنمية العقل والفكر والمدارك والبعد عن كل ما يدعو إلى السلبية والتراخي والعنف.

_ العمل علي تفعيل وحدة الإرشاد النفسي والأكاديمي في الجامعة لإرشاد الطلبة وتوجيههم للاستخدام الأمثل لشبكات التواصل الاجتماعي ومواجهة الأزمات النفسية والأكاديمية لشباب الجامعة لتقديم مساعدة مستمرة لهم لمساعدتهم في خفض مستوي الشعور بالوحدة النفسية لدبيهم ومهارات التواصل ضرورة اهتمام المرشدين الاكاديمين بالتوعية بالآثار الايجابية والسلبية لمواقع التواصل الاجتماعي إجراء المزيد من الدراسات التي تلقي الضوء علي خطورة مواقع التوصل الاجتماعي من حيث إدمان الانترنت إعراضه وأسبابه وطرق علاجه وتأثيره علي بناء الشخصية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع.

أولا: قائمة المصادر.

ـ قانون رقم 08-01 مؤرخ في 23-01-2008 يتمم القانون رقم 83-11 المؤرخ في 02-07-1983 المتعلــق بالتأمينـــات الإجتماعية ج ر ع 04، مؤرخة في 2008/01/27.

ـ الأمر 66 ــ 156 المؤرخ في 1966/07/08 الذي يتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم ، ح.ر ع 49 لسنة 1966.

ـ قانون رقم 86 -05 ، المؤرخ في 04 مارس 1986 ،جريدة رسمية عدد 10 ،مؤرخ في 05 مارس 1986 ،يعدل ويتمم الأمر رقم 66 -155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

ثانيا: قائمة المراجع.

1: المراجع باللغة العربية.

أ: الكتب.

ـ فتحي شمس الدين، شبكات التواصل الاجتماعي والتحول الديمقراطي في مصر، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.

ـ باسم الجعبري، الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ط 1،الرواد للنشر والتوزيع، د.ب.ن، 2009.

ـ أحمد بخوش، الاتصال والعولمة،(دراسة سوسيوثقافية)، د. ط، دار الفجر للنشر والتوزيع.القاهرة،2012.

ـ إيهاب خليفة، مواقع التواصل الاجتماعي "أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت"، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، د.ب.ن، 2016.

_ غسان المقدادي، ثورة الشبكات الاجتماعية، (ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وأبعادها)، ط 1،دار النفائس للنشر والتوزيع، د.ب.ن، 2014.

_ عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،2011.

_ محي الذين إسماعيل محمد الديهى، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي الإعلامية على جمهور المتلقي، ط 1 ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ،2015.

_ باسم الجعبري، الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ط 1،الرواد للنشر والتوزيع، د.ب.ن، 2009.

_ علي محمد رحومة، الانترنت والمنظومة التكنولوجية اجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007.

_ محمد السيد حلاوة ، رجاء على عبد العاطي، العلاقات الاجتماعية للشباب بين دردشة الإنترنت والفيسبوك ، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

_ نعيم مغبغب ، "حماية برامج الكمبيوتر (الأساليب و الثغرات)"، دط ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2006.

_ عبد الحكيم رشيد توبة ، "جرائم تكنولوجيا المعلومات " ، ط 01 ،دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.

_ محمد أمين احمد الشوابكة، جرائم الحاسوب و الانترنت، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د. ب. ن، 2004.

_ نائلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الإقتصادية، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.

_ محمود أحمد عبابنة، جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية، د، ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2004.

_ محمد خليفة، الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي في القانون الجزائري والمقارن، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.

_ عمر محمد أبو بكر بن يونس، الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت، د.ط، دار النهضة العربية، 2004.

_ نبيه صالح ،.الوسيط في شرح مبادئ الاجراءات الجزائية.د ط. منشاة المعارف القانونية للنشر، عمان.

_ محمد هماج مرهج الهيتي، جرائم الحاسوب ط.1، دار المناهج للنشر والتوزيع، .الاسكندرية، 2012.

_ جميل عبد الباقي الصغير ، القانون والتكنولوجيا الحديثة (الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي) ، ط 1 ،دار النهضة العربية، مصر ، 1992.

ب: الاطروحات والرسائل والمذكرات الجامعية.

ب.أ: الاطروحات الجامعية.

_ نوال بركات، انعكاسات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على نمط العلاقات الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، الجزائر ،2016/2015.

ب.ب: الرسائل الجامعية.

_ لؤي محمد يوسف جودة ، دور المواقع الالكترونية الفلسطينية الحزبية في التنشئة السياسية، (دراسة تحليلية و ميدانية مقارنة) ، قدم هذا البحث استكمالا لنيل درجة الماجستير في الصحافة ، ، كلية الأدب ،الجامعة الاسلامية ، غزة ،،يوليو، 2018.

ب.ج: المذكرات الجامعية.

_ هناء هولي، راضية غيبور، مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالحوار الأسري(الفيسبوك نموذجا)، دراسة ميدانية في جامعة محمد الصديق بن يحيى تاسوست –

جيجل- ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع ، تخصص: علم اجتماع الاتصال ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل- ، 2020/2019.

_ باعلي يمينة، بوخيرة حياة، أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) على التحصيل الدراسي(دراسة ميدانية علي عينة من تلاميذ ثانوية الشيخ أحمد بن ديدي – أدرار –، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم النفس، تخصص: علم النفس المدرسي، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أحمد دراية- أدرار–، الجزائر، 2020 – 2021.

_ النقيب زيدان نبيل و دواقي يزيد، مذكرة تخرج لنيل شهادة القيادة و الاركان الدفعة 18 تحت عنوان الجريمة المعلوماتية و دور الدرك الوطني 2014 -2015.

ج:المقالات العلمية.

_ خالد أسماء، مواقع التواصل الاجتماعي و مظاهر التغير في المجتمع الجزائري، مجلة تنوير، ع 5، جامعة جيجل، الجزائر، مارس 2018.

_ ختار الأخضري ، "الإطار القانوني لمواجهة جرائم المعلوماتية و جرائم الفضاء الافتراضي "، ع 66 ، نشرة القضاة ، 2011.

_ عباوي نجاة، الإشكالات القانونية في تجريم الإعتداء على أنظمة المعلومات، دفاتر السياسة والقانون، ع 16، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الطاهري بشار، الجزائر، جانفي 2017.

_ فتحية محمد ، الحماية الجنائية لبطاقة الإئتمان ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع 1، كلية الحقوق،2003.

_ محمد خليفة ، خصوصية الجريمة الالكترونية وجهود المشرع الجزائري في مواجهتها ، التخصص: القانون الجنائي المعلوماتي ، د.ذ.م، كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة 08 ماي 45 قالمة، الجزائر د، ت.ن.

_ عبد العال الديري و محمد صادق اسماعيل، .الجرائم الالكترونية، ط .01 ،المركز القومي للإصدارات القانونية،:القاهرة، 2012.

_ عواطف محمد عثمان عبد الحليم ، "جرائم المعلوماتية ،(تعريفها ، صورها ، جهود ، مكافحتها دوليا ، إقليميا ووطنيا")، مجلة العدل ، ع 24 ، 2010.

د:الملتقيات.

_ نجوى عبد السلام، انماط ودوافع استخدام الشباب العربي لشبكة الإنترنت ، المؤتمر العلمي الرابع، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة، مصر، 1998.

2: المراجع باللغة الأجنبية.

https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/computer-related-crime-recommendation-no-r899-computer-related

.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة.....	أ–د
الفصل الأول: الاطار النظري حول المواقع الالكترونية	
تمهيد.....	6
المبحث الأول: مفهوم المواقع التواصل الاجتماعي.....	7
المطلب الأول: تعريف و خصائص المواقع الالكترونية.....	7
الفرع الأول: تعريف المواقع الالكترونية.....	7
الفرع الثاني: خصائص المواقع الالكترونية.....	10
المطلب الثاني: أهمية و أهداف المواقع الالكترونية.....	12
الفرع الأول: أهمية المواقع الالكترونية.....	12
الفرع الثاني: أهداف المواقع الالكترونية.....	16
المبحث الثاني: مواقع التواصل الاجتماعي ضرورة حياتية.....	18
المطلب الأول: أشهر مواقع التواصل الاجتماعي و تأثيراته علي المجتمع.....	18
الفرع الأول: أشهر مواقع التواصل الاجتماعي.....	19
الفرع الثاني: تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي علي المجتمع.....	26
المطلب الثاني: تقييم مواقع التواصل الاجتماعي.....	28
الفرع الأول: أهم إيجابيات شبكات التواصل الاجتماعي.....	29
الفرع الثاني: أهم سلبيات شبكات التواصل الاجتماعي.....	32
الفصل الثاني: آليات الحماية القانونية للمواقع الالكترونية	
تمهيد.....	37
المبحث الأول: صور التعدي علي الموقع الالكترونية.....	38
المطلب الأول: جريمتي الدخول والبقاء غير المصرح بهما.....	39
الفرع الأول: جريمة الدخول عن طريق الغش الي النظام الآلي.....	40
الفرع الثاني: جريمة البقاء في منظومة معلوماتية.....	43

المطلب الثاني: جريمتي التلاعب غير المصرح به والتعامل في معطيات غير مشروعة	45
الفرع الأول: جريمة التلاعب غير المصرح به.....	45
الفرع الثاني: جريمة التعامل في معطيات غير مشروعة.....	49
المبحث الثاني: الحماية القانونية للمواقع الالكترونية.....	52
المطلب الأول: الحماية المدنية للمواقع الالكترونية.....	52
الفرع الأول: المسؤولية العقدية.....	53
الفرع الثاني: المسؤولية التقصيرية.....	57
المطلب الثاني: الاثار الجزائية عن لمواقع الالكترونية.....	63
الفرع الأول: الاجراءات المعاينة للجرائم المعلوماتية.....	63
الفرع الثاني: العقوبات المطبقة لمكافحة الجريمة المعلوماتية.....	69
خاتمة.....	74
قائمة المصادر والمراجع.....	77
فهرس المحتويات.....	
الملخص.....	

ملخص:

يتأثر السلوك الانساني بالوسائل التكنولوجية المختلفة، ولقد أثرت التقنيات الحديثة بشكل كبير علي حياة الانسان و سلوكه و طريقة اتصاله بالأخرين، كما انها أسهمت بشكل كبير علي المجتمع ككل بحكم كونها تمثل مظهرا من مظاهر التغير المادي الذي يؤثر علي عملية التفاعل الفردي والجماعي داخل المحيط الاجتماعي.

و لقد أدي الاقبال الكبير والمتزايد علي مواقع التواصل الاجتماعي إلي احداث تأثير علي القيم الاجتماعية التي تعتبر أحد المحددات الرئيسية الشخصية، من خلال التأثير علي السلوك، كما أنها تتصل بالعديد من جوانب السلوك الأخرى كالمواقف بالإضافة إلي أن القيم من أهم المؤثرات علي دوافع الأفراد وغرس القيم الاجتماعية، وكذا تعزيز روح التضامن المجتمعي وأشكالها الجديدة.

Abstract:

Human behavior is affected by various technological means, and modern technologies have greatly affected human life, behavior, and the way he communicates with others, and they have contributed greatly to society as a whole by virtue of being a manifestation of material change that affects the process of individual and collective interaction within the social environment.

And the large and increasing demand on social networking sites has led to an impact on social values, which are considered one of the main personal determinants, by influencing behavior, as it relates to many other aspects of behavior such as attitudes, in addition to that values are among the most important influences on individuals' motivations and instilling values. Social, as well as promoting the spirit of community solidarity and its new forms.